ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
الحرب
الروسية الأوكرانية
الـ 100 يوم الأولي
www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د.خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

إشراف

لواء.أح.دكتور.محمد قشقوش

تحرير

أحمد عليبة

المشاركون

احمد عليبة

سفير عزت سعد

لواء.أح.دكتور.محمد قشقوش

مروة أحمد سالم

محمد منصور

د.توفيق أكلميندوس

منسق التحرير

مي سعيد

إشراف الديجيتال

صفوة ايهاب

الاخراج الفني

عبدالمنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهــرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

كيف كانت الحرب الروسية على أوكرانيا في الـ100 يوم الأولي؟

أحمد عليبه

"مستقبل الناتو":

انعكاسات الحرب في أوكرانيا على التوجهات الاستراتيجية

سفير عزت سعد

تكتيك "قضم الأرض"

بعد "ماريوبول".. هل تكون "أوديسا" المعركة الأخيرة؟

لواء اح دكتور محمد قشقوش

رقعة الشطرنج:

حالة التسلح فى الحرب الروسية الأوكرانية

مروة أحمد سالم

ما بين السيطرة و الحصار:

كيف تعاملت روسيا مع المسرح البحري الأوكراني

محمد منصور

غموض استراتيجي:

هل تفسر "سردية الهوية " هدف بوتين من الحرب الروسية على أوكرانيا؟

د. توفيق أكليمندوس

أ.أحمد عليبة
رئيس وحدة التسلح
بالمركز المصري للفكر
و الدراسات الاستراتيجية

كيف كانت الحرب الروسية على أوكرانيا في الـ100 يوم الأولى؟

بنهاية الـ100 يوم الأولى للحرب، أقر الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي بأن بلاده خسرت 20% من أراضيها في الحرب الروسية عليها، وفي المقابل أقر المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف بأن موسكو حققت بعضًا من أهدافها في أوكرانيا، وفي الوقت ذاته كان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "الناتو" ينس سلتنبيرج يشير من واشنطن إلى أن الحرب الروسية الدائرة في روسيا هي "حرب استنزاف" (War of Attrition)، مما يعني أن دورة الحرب لم تنتهِ بعد، في حين كان السؤال الأبرز الذي يُطرح مع نهاية هذه المرحلة، هو: ماذا بعد دونباس؟

بحكم أن روسيا تمكنت من السيطرة على أغلب المواقع الاستراتيجية فيها، بعد سقوط "ليمان" الاستراتيجية، ثم اتجهت إلى "سيفرودونيسك"، كما تعزز قواتها باتجاه "آيزوم"، وعلى الأرجح تتجه إلى "سلفانوفسيك" كما سيطرت على مواقع خارج الحدود الإدراية لـ"دونباس"، كبعض المواقع في "خاركيف" شمال الإقليم، وجنوبًا بعد السيطرة على بحر "آزوف" و"ماريوبول"، و"خيرسون"، وأيضًا تتخذ تمركزًا في "ميكولايف" إضافة إلى أنه بإمكانها السيطرة النارية على "أوديسا"، ومن المتصور أن روسيا ستصل إلى حدود نهر "دينبر" شرقًا، علمًا بأنها سيطرت أيضًا على "زابوروجيا" شرقي النهر.

عمليًا، تعني التقييمات الثلاثة المقتضبة، لزيلينسكي، وبيسكوف، وسلتنبيرج، أن آلة الحرب في أوكرانيا لن تتوقف بعد، ولا يعتقد أن ثمة عملية سياسية تلوح في الأفق، وأن ما جرى من مفاوضات في بيلاروسيا ثم تركيا لا يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق عملية سياسية مستقبلية لم تنضج استحقاقاتها بعد، بل يعتقد وفق تقديرات أمريكية لمراكز فكر قريبة من دوائر صنع القرار أنه لا يمكن إطلاق عملية سياسية فعلية ومنتجه قبل أن تجلس روسيا والناتو على طاولة تفاوض واحدة لوضع الترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب، وإن كان حديث سلتنبيرج لم يُشر إلى هذه الوضعية، فقد تحدث فقط عن مفاوضات منتجة بين روسيا وأكرانيا. وببساطة، يمكن القول إن هذا الاستنتاج بُني على أساس نظرية الحرب لكلاوفيتز "الحرب هي مفاوضات بالمدافع حينما يعجز الساسة عن التفاوض"، وأن ما ستسفر عنه الحرب من نتائج سيشكل بدوره ترتيبات لسياسة ما بعد الحرب. ويمكن القول إن روسيا ربما تكون مسكونة بمثل تلك التقاليد التاريخية القادمة من القرن التاسع عشر، بل إن حربها ذاتها على أوكرانيا قد يكون التاريخ نفسه هو أحد أبعادها.

من زاوية أخرى، وهو ربما ما يتماشى مع هذه النظرية، أن مسرح الحرب فقط هو أوكرانيا، لكن دائرة الحرب تتجاوز هذا المسرح بكثير، فلا شك أن الحرب الروسية لن تعيد تغير جغرافيا أوكرانيا فقط لصالح تمدد الشرق الروسي في عمقها، كما لن تقتصر مخرجاتها على تغير جدار أوروبا الشرقي، من دول البلطيق شمالًا باتجاه الجنوب إلى بولندا وصولًا إلى مولدوفيا، بالإضافة إلى رومانيا وبلغاريا والمجر، كما أنها لن توقظ فقط "الناتو" والقوى الأوروبية داخل الاتحاد أو خارجه، لا سيما المارد الألماني، بل هزت ارتداداتها بعنف دول الحياد التاريخية كالسويد وفنلندا اللتين طرقتا باب الناتو على غير ما كان متوقعًا، وإلى حد كبير سويسرا بشكل أو بآخر، وعلى الطرف الآخر من الأطلسي، فإن الصين تترقب وهي تعمل عن كثب لمضاعفة دورة عجلة الصعود إلى مرتبة القوى العظمى في العالم.

مرة أخرى، لا يعتقد أن هذه الحرب ستنتهي عند حدود "دونباس"، ولن تتوقف آلة الحرب الروسية قبل أن تصل القوات الروسية إلى المدى الذي تدرك فيه أن التقدم خطوة واحدة إلى الأمام يعني أنها ستبدأ في خسارة مكاسب الحرب، وهو ما يدركه الطرف المقابل الذي يتهيأ لبناء حائط دفاعي هائل على حدوده يرسم به الخط الأحمر المقابل لروسيا، عند نقطة التعادل في الدفاع والهجوم، وأية حسابات خاطئة من أي طرف في تلك اللحظة تعني الانزلاق إلى الحرب الواسعة، أو بالتعبير الدارج التحول من سيناريو الحرب الباردة الجديدة إلى الحرب العالمية الجديدة. خاصة وأن أدوات تلك الحرب قائمة، فقد اختبرت روسيا ثلاثة صواريخ فرط صوتية (Hyper Sonic) هي (تسريكون، زيركون، سارامات) لا يمكن أن تقوم بهذه التجارب في المدي الزمني للحرب (100 يوم) إن لم تكن ترسل رسائل خاصة بما هو أبعد من أوكرانيا، كما منح الرئيس الروسي الجاهزية لـ"الأمر النووي"، ولاحقًا نشر نحو ألف مقاتل من عناصر تلك القوة التي تزيد على 16 ألف فرد.

ولا تقل الاستعدادات الغربية عن نظيرتها الروسية، إذ يمكن القول إنها تسعى إلى الوصول إلى نقطة "التفوق" في سياق نظام آمن جماعي في إطار الناتو، فقد زادت طلبات السلاح الأوروبي من الولايات المتحدة إلى مستوى غير مسبوق، من طائرات f35، ومنظومات الدفاع مثل " Thad" و" patriot"، والبعض من تلك الدول ضاعفت من وتيرة إنتاجها العسكري، بما يمكن القول معه إن مجتمع الصناعات الدفاعية الأوروبية أصبح متخمًا بقوائم طلبات الدفاع المحلية والأوروبية كأولوية، مع الوضع في الاعتبار أن موازنات الدفاع سجلت تصاعدًا ملحوظًا منذ عام 2015، وعلى رأس تلك القائمة: ألمانيا، ثم بولندا؛ لكن المؤكد أن 24 فبراير 2022 شكل نقطة تحول من موازنات دفاع تستجيب للطوارئ إلى ما يقترب من موازنات حرب، كما أن هناك تفكيرًا في حيازة أسلحة استراتيجية غير تقليدية كالأسلحة النووية بهدف تحقيق عامل الردع الاستراتيجي، بما لا يعني الاستخدام الذي رهنه الجميع بمؤشر "التهديد الوجودي".

في الأسبوع الأول من أبريل المنقضي، انسحبت روسيا من محيط العاصمة "كييف"، تبعته بانسحاب من مواقع أخرى، قبل أن تعيد التموضع في "دونباس"، كانت هذه العملية نقطة تحول رئيسية في الميدان، نظر إليها على أن روسيا تسعى إلى تغيير التكتيكات وتعويض الخسائر الهائلة في الحرب، وأيد هذا الاستنتاج لدوائر الفكر الاستراتيجي الغربي العديدُ من المسئولين الروس لاحقًا وفقًا لـ"أندريه كارتابولوف" رئيس لجنة الدفاع بمجلس النواب الروسي، لكن في الوقت ذاته لا يمكن إهمال حجم التدمير في البنية العسكرية الأوكرانية وربما المدنية أيضًا وفق سياسية "الأرض المحروقة" قبل إعادة التموضع الروسي في "دونباس" وحسم معركة مصنع الصلب في "أزوفستال" بـ"ماريوبول"، ولا يُعتقد أن روسيا دفعت تلك الفاتورة التي كلفتها ما يقرب من 30 ألف جندي من قواتها، وآلاف المعدات المختلفة، بلا عائد. في واقع الأمر، الآن يمكن القول إن روسيا كانت تدفع باتجاه تقويض أي محاولة ممكنة لضم

أوكرانيا إلى الناتو، بعد سنوات، حتى وإن كان هذا الراهن الآن محل شك، فبعد أن رصدت الولايات المتحدة 40 مليار دولار لدعم أوكرانيا، 35 مليارًا منها دعم تسليحي، ويعتقد أنه لن يكون دعمًا تسليحيًا للمقاومة أو للقيام بهجمة مرتدة تحمل الفشل قبل النجاح، إذ لم يصمد الجانب الأوكراني أمام روسيا بقدرات تسليح في الـ100 يوم الأولى بلغت ما يقارب 4 مليارات دولار، مقابل ما يقارب ثلث هذه المبلغ بحولي مليار وسبعمائة مليون دولار خلال الفترة نفسها بواقع 900 مليون دولار شهريًا.

إذن، على ماذا تراهن واشنطن وحلفاؤها من الدعم الهائل الذي يقدم للقوات الأوكرانية؟ المؤكد أنها تراهن على ما سترسمه اتجاهات روسيا ما بعد "دونباس"، فستحتاج قائمة التسلح التي تتضمن 11 بندًا في واقع الأمر إعادة بناء جيش أوكراني محترف، وهناك عشرات المعسكرات في أوروبا حاليًا تعمل على تدريب تشكيلات عسكرية من هذا النوع، وبالتالي لا تراهن بالأساس على القوات أو التشكيلات التي أُنهكت في الحرب فعليًا، بالإضافة إلى أنه لا يمكن تقديم الكثير من بنود هذا الدعم لها، حيث لم تتسلم تلك القوات سوى أسلحة أفراد معروفة (جافلين وستينجر) الأمريكية بالإضافة إلى طائرات (سويتش بيلد، وطائرات بيرقدار التركية)، ومنظومات ستار ستريك الأمريكية، عدا ذلك لم يقدم التحالف المناهض لروسيا سوى أسلحة شرقية خرجت من مخازن حقبة الحرب الباردة، حيث لا حاجة إلى التدريب على مقاتلات الميج أو السوخوي، كما سلمت ألمانيا مدافع جيبارد المضادة للطائرات، كما ستتسلم كييف 2000 مدفع هاوتزر، وأيضًا سلمت الدنمارك 54 ناقلة جند، و20 دبابة T-72، ضمن الحزمة الرابعة من المساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية لأوكرانيا.

لكن بنهاية الـ100 الأولى ظهر متغير جديد في تسليم أسلحة أمريكية أنظمة صواريخ "هيمارس" (HIMARS) الأمريكية (مدى 300 كلم) تقريبًا، بما قد يمثل نقلة نوعية في خريطة التسلح الغربي والامريكي تحديدًا لأوكرانيا، وإن كانت هذه الصفقة ستخضع للاختبار الميداني في المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى اختبار الموقف الروسي

المعارض لهذه الخطوة، خاصة وأن واشنطن تدعي أنها ستضمن عدم استخدامها في العمق الروسي وفقًا لما كتبه الرئيس بايدن في مقال له مؤخرًا في صحيفة "نيويورك تايمز"، بينما تشكك موسكو في تلك الضمانات على قاعدة أنه لا ضمانات في الحرب، وهو ما قاله نائب وزير الخارجية الروسية سيرجي ريابكوف بتعبير آخر بأن هذا السلاح "يزيد من خطر حدوث صدام مباشر بين روسيا والولايات المتحدة".

من الناحية الفنية، تجادل التقديرات العسكرية الأمريكية في فاعلية هذه الخطوة، من عدة أوجه، منها عامل التدريب على تلك المنظومات التي تستغرق على الأقل ثلاثة أسابيع وهي فترة طويلة في زمن الحرب إذا ما كان المقصود الدفع بهذه المنظومات في ساحة الحرب لإحداث متغير مضاد. العامل الآخر هو أن عامل الاستخدام لهذه المنظومات يفترض أن يكون في موضع دفاع، صحيح أنها استخدمت من قبل في أفغانستان كسلاح هجومي، لكن في أوكرانيا فالأمر مختلف، فاستخدامه هجوميًا سيستفز روسيا إلى ما لا يمكن قياس احتماله. في واقع الأمر من المتصور أنه في حال تمرير هذا الأمر دون تحرك روسي مقابل، فإن واشنطن قد تضاعف من مستويات الدعم على هذا المستوى الاستراتيجي إذا ما وضع في الاعتبار أن البنتاجون يدرس إمكانية تزويد "كييف" بصواريخ بحرية (بوينج هاربون، كونجسبيرج، رايثيون نافال سترايك) مما قد يقلب المعادلة التي فرضتها موسكو في الـ100 يوم الأولى، حيث استولت على بحر آزوف والقطاع الساحلي لماريوبول وصولًا إلى حدود أوديسا الشرقية تقريبًا.

أوقعت الأسلحة التي ورّدتها الولايات المتحدة خسائر هائلة في الجانب الروسي، كما سلفت الإشارة، لكن روسيا طورت من الدفاعات التي تواجه هذه الأسلحة الهجومية، فقد طورت منصة مضادة لجافلين على متن الدبابة T-72، كما وضعت روسيا أيضًا نظام "فيتيبسك 25" على متن المقاتلة "سو25-إس إم3" ليحجب رؤية صاروخ "سيتنجر " المضاد عن الوصول إليها. ومن المؤكد

أن لدى روسيا منظوماتها الاعتراضية للتعامل مع "هيمارس" لكن سيتعين عليها نشر المزيد منها على حدودها الطويلة مع أوكرانيا، مع الوضع في الاعتبار أن الهدف من هذه المنظومة هو الوصول إلى قاذفات الصواريخ الروسية بالأساس.

على هذا النحو، يمكن القول إن روسيا تمكنت من وقف نزيف خسائرها إلى الحد الممكن، واستغرق هذا الأمر أكثر من نصف المسافة تقريبًا في الـ100 يوم الأولى، لكن هل يمكن أن تتفادى روسيا ما هو قادم إذا ما فكرت القوى الغربية في عملية إعادة تعبئة القوة الأوكرانية على النهج الغربي، وواصلت حزم المساعدات بأسلحة استراتيجية من الآن فصاعدًا؟. في واقع الأمر ستواجه روسيا تحديات عديدة للحفاظ على مكاسبها الميدانية، حتى لا تتحول إلى مكاسب مؤقتة، لعدة أسباب منها على سبيل المثال:

- مغامرة روسيا بتوسيع الحرب لن يكون لصالحها، صحيح أن معركة أوديسا المحتملة ستكون حرب صواريخ بالأساس، سيواجه فيها "أونيكس" بشكل رئيسي نظراءه من الصواريخ الأمريكية إذا ما قررت واشنطن إمداد أوكرانيا بالصواريخ الثلاثة (بوينج هاربون، كونجسبيرج، رايثيون نافال سترايك)، وبالتالي فإن السيناريو الذي سيحدد مستقبل هذه الحرب هي معركة أوديسا المقبلة، ولا يمكن لروسيا تطوير هجوم في الغرب الأوكراني إذا سعت وراء استهداف قوافل تسليح، أو وراء محاولات إضعاف المقاومة الأوكرانية التي تُكنّ عداء أكبر، بينما ليس لدى روسيا انفصاليون في القطاع الغربي يمكنها الاعتماد عليهم. كذلك فإن روسيا ستحتاج في مرحلة ما بعد دونباس إلى وقفة تعبوية قبل أن تنطلق في أي اتجاه، بعد أن أنهكت في الـ100 يوم الأولى على الرغم من أنها -وفق الرواية الروسية- أحرزت الانتصار المطلوب وإن كانت لا تعترف به كانتصار شامل ولكن "بعض الأهداف".

انطلاقًا من هذا التصور سيتعين على الجيش الروسي البقاء في مناطق السيطرة في القطاع الشرقي والجنوبي، مع إقامة مراكز دفاعية هائلة، ولا يمكنها فقط الاعتماد على الانفصاليين في الدونباس، فهذه المجموعة شكلت دعمًا محدودًا للحاضنة الروسية، فثقل هذه المواقع يعتمد بالأساس على القوات الروسية، بالإضافة إلى الدعم الشيشاني. بينما في القطاع الغربي ستتفاجأ روسيا بتسليح غربي نوعي على الأرجح، في ظل الاستثمار الغربي في بناء قوة أوكرانية حديثة، كدرس مستفاد مما جرى بشكل عام في مرحلة ما بعد ضم روسيا للقرم، وأن التسليح المحدود لا يضمن لها تحقيق النصر في أي معركة محتملة.

خلاصة خطة الـ100 يوم الأولى للحرب هي تعزيز قدرات الناتو، وكاستخلاص من بين عدة استخلاصات، أنه لا يمكن التنبؤ بالخطوة التالية لروسيا، وهو ما أكد عليه سلتنبيرج في واشنطن، وقد انطلقت هذه الاستعدادات. يمكن النظر إلى المناورات التي أجريت في البلطيق كواحدة من خطوات الاستعداد الاستباقي لإظهار استراتيجية "حافة الردع" على حدود روسيا. بالإضافة إلى ذلك ستنشئ الولايات المتحدة 110 نقاط عسكرية خلال السنوات العشر المقبلة في فنلندا لتحولها إلى رأس حربة للناتو، وهو ما يدعم نظرية الخطوط الحمراء المتبادلة بين الطرفين الروسي والغربي، القائم على توازنات القوى الصعبة التي ستدخل فيها موازين القوى التقليدية وغير التقليدية.

ربما أحرزت روسيا تقدمًا واضحًا على الأرض في شرق أوكرانيا، لكن لا ضمانه لاستقرار هذا الوضع رغم طبيعة الانتشار الروسي في تلك المنطقة، إذا ما قررت أوكرانيا لاحقًا شن هجمات مضادة على الجانب الروسي من خارج المنطقة، وهي خطة غير واردة إلا في حال الحصول على دفعات هائلة من الأسلحة الغربية، والمزيد من الأسلحة السوفيتية، لكنها على الأرجح ستتجه إلى حماية حدود "أوديسا" لقطع الطريق البري أمام القوات الروسية، مما سيدفع روسيا إلى استخدام الصواريخ أو القيام بعمليات إنزال غير مأمونة العواقب.

في الأخير، من المتصور أن فصول الحرب الروسية على أوكرانيا لم تنتهِ بعد، وأن الـ100 يوم الأولى ليست سوى الفصل الأول من تلك الفصول الممتدة التي ستلقي نتائجها بظلالها على مستقبل حالة النظام الدولي، من حيث إعادة تشكيل الخريطة الاستراتيجية والجيوسياسية في أوروبا، وسيكون لها ارتدادتها على مواقع أخرى من العالم بالتعبية، لا سيما وأن دولًا مثل الصين والقوى الوسطى الصاعدة في العالم تترقب هذه النتائج التي لن تتوقف فقط على المخرجات الميدانية للحرب الروسية في أوكرانيا.

سفير عزت سعد
المدير التنفيذي للمجلس المصري للشئون الخارجية

"مستقبل الناتو": انعكاسات الحرب في أوكرانيا على التوجهات الاستراتيجية

"تشير تقديرات غربية عديدة إلى أن الأحداث التي جرت في أوكرانيا، قبل ثماني سنوات، وبخاصة ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، ودعم الانفصاليين في شرق البلاد؛ دفعت حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى العودة إلى منطقة مسئوليته الأصلية في وسط وشرق أوروبا، والتركيز على الدفاع التكتيكي عن الحدود الشرقية للتحالف. وفي تلك الفترة تنوعت قائمة مهام الحلف على نطاق واسع، من عمليات إدارة الأزمات إلى مكافحة التهديدات السيبرانية وتغير المناخ، وبات مجال مسئولية الحلف عالميًا حقًا، بما في ذلك غرب البلقان والشرق الاوسط والصين."

وارتباطًا بما يجري في أوكرانيا، عكست تصريحات أمين عام الحلف ينس سلتنبيرج خلال الأشهر القليلة الماضية، تصميمًا واضحًا من الولايات المتحدة، والتحالف عمومًا، على تهيئة أوكرانيا لمعركة قادمة، على غرار حرب الأيام الخمسة في جورجيا في أغسطس 2008. وفي هذا السياق، أكد سلتنبيرج (4 إبريل 2022) أن الأسلحة والمعدات العسكرية "الفتاكة" المتطورة التي أرسلها الحلف إلى كييف، سبق وتدربت عليها القوات المسلحة الأوكرانية في بعض دول الحلف منذ عام 2014، وأن "الناتو ساعد أوكرانيا لسنوات.. وعززنا ذلك منذ الهجوم الروسي"، موضحًا أن الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ودولًا أخرى، دربت القوات الأوكرانية لسنوات عدة، وتابع: "إن عشرات الآلاف من الجنود الأوكرانيين هم في الواجهة للتصدي للقوات الروسية"، مؤكدًا قيام الحلف بتقديم أسلحة متطورة للجيش الأوكراني تحدث فارقًا كل يوم.

وتؤكد تحليلات استراتيجية غربية أن الجيش الأوكراني شهد بالفعل تحولًا جذريًا على مدى السنوات الثماني الماضية، بفضل جهود إعادة التنظيم والإصلاح المكثفة ومليارات الدولارات من المساعدات الأمنية الغربية. وفي يناير 2022، ذكرت خدمة أبحاث الكونجرس أن الجيش الأوكراني زاد عدده من حوالي 6000 جندي جاهز للقتال عام 2014، إلى ما يقرب من 150.000 جندي حاليًا، وهو رقم ارتفع منذ تدخل روسيا عسكريًا. وقد وقع الرئيس بايدن تشريعًا أقره الكونجرس في 21 مايو 2022 لدعم أوكرانيا بمساعدات إضافية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار، تعّمق التزام الولايات المتحدة تجاه أوكرانيا في ظل استمرار العملية العسكرية الروسية.

ويعترف خبراء غربيون كُثر بأن عملية "بناء هوية" جديدة للحلف، من خلال موازنة أكبر، وجدت صعوبات جدية، لعل أبرزها موقف إدارة ترامب من الحلف، بجانب تقديرات تقول إن الأعضاء "الجدد" للحلف لم يكن لديهم الوقت للتكيف مع الثقافات الاستراتيجية للحلفاء الآخرين، وإن العملية العسكرية الروسية أنهت ترددهم وعدم حماسهم للحلف، من خلال ترسيخ هويته كتحالف عسكري إقليمي قائم على تهديد مشترك ممثل في روسيا.

في السياق، يُنظر إلى قرار ألمانيا بتخصيص 100 مليار يورو إضافية للإنفاق الدفاعي، ورفعه إلى نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024، على أنه تحول نوعي للبعد المادي للحلف. فقد كانت زيادة الموازنات العسكرية مشكلة معقدة للتحالف منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتم طرحها صراحة في قمة "ريجا" عام 2006، عندما ظهرت صيغة 20/2، أي تخصيص ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع، و20% من هذا المبلغ للتطوير التكنولوجي في قطاع الصناعات العسكرية. وقد ثبت عمليًا أن المؤشر الأول أكثر صعوبة لتحقيقه من الثاني، فقد خصصت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والنرويج، تاريخيًا، نسبة 2% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2016 – 2021، ووصلت اليونان وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا ودول البلطيق إلى هذه النسبة، بينما لم تكن ألمانيا في عجلة من أمرها حتى فبراير الماضي.

وترجح التقديرات أنه من وجهة النظر الوظيفية، ستكون مسألة تعزيز ترسانة ردع روسيا بمثابة نشاط رئيسي للحلف في المدى القريب، وأن انخراط فرنسا مع ألمانيا في إطار ما يسمى "التعاون المهيكل الدائم" Permanent Structured Cooperation يمكن أن يعطي زخمًا جديدًا لتطوير "السيادة الاستراتيجية لأوروبا في مجال الدفاع"، حيث أكد إعلان فرساي في أعقاب قمة الاتحاد الأوروبي في 11/10 مارس الماضي هذه النية وستلعب "البوصلة الاستراتيجية" The Strategic Compass، التي وُفق عليها في 21 مارس 2022 كأول مفهوم دفاعي للاتحاد الأوروبي، دورًا في تنفيذ المهام من الناحيتين الاستراتيجية والنفسية. ومن بين عناصر ترسانة الردع، يشار إلى التدريبات العسكرية المنتظمة، ونشر القوات، وتطوير القدرات العسكرية، وغيرها من الممارسات المشتركة المستدامة التي تساهم في الحفاظ على تجانس الحلف. ويجري الآن، في هذا السياق، توريد الأسلحة إلى أوكرانيا من أراضي دول الناتو، مع تأكيدات بعدم التدخل في الصراع مباشرة، بجانب تعزيز حدود التحالف في أوروبا الوسطى والشرقية، فضلًا عن القوات الأمريكية في أوروبا.

ويستخلص مما تقدم أن التعاون الأمني كان الأثر الأكثر وضوحًا للحرب على الشراكة عبر الأطلسي، وأن الحلف يشهد بالفعل شعورًا متجددًا بالوحدة والإلحاح، استنادًا إلى إعادة تأكيد واضحة لمهمته الأساسية باعتبارها مهمة الدفاع الجماعي عن الأراضي في أوروبا.

كذلك، أكدت الحرب على مركزية الولايات المتحدة كمزود للأمن في أوروبا، وهو أمر كان موضع تساؤل في السنوات الأخيرة بسبب تحول واشنطن نحو آسيا والنقاش الأوروبي حول مسألة الاستقلال الذاتي الاستراتيجي. وتشير بعض التقديرات إلى أنه بالرغم من الحرص –من قبل روسيا والحلف على السواء– على محاولة السيطرة على التصعيد، إلا أنه لم يعد هناك شك في أن القيود المفروضة على القانون التأسيسي للعلاقات بين روسيا والحلف لعام 1997، بشأن عدم نشر الأسلحة النووية في البلدان "الجديدة" للحلف، سوف يتم التخلي عنها.

وفضلًا عن ذلك، ونتيجة للإشارات المتبادلة، هناك تفاهم مشترك على عدم جواز السماح بنشوب حرب واسعة النطاق. وفي هذا السياق، تم سحب المستشارين العسكريين للحلف من أراضي أوكرانيا، كما تتوالى تأكيدات قادة الحلف، بما فيها الرئيس بايدن، بأنه ليس في حالة حرب مع روسيا. وفضلًا عن ذلك، يعتقد خبراء أنه من غير المرجح أن يؤدي الانضمام الرسمي لفنلندا والسويد للحلف إلى تغيير التوازن الاستراتيجي في شمال أوروبا بشكل جذري، خاصة وأن كلا البلدين مرتبطان بالفعل ارتباطًا وثيقًا جدًا بالحلف. وتشير بعض التقديرات إلى أن البعد السياسي للصراع، أي احتمال تسريع انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، لم يحظَ بـ"الضوء الأخضر" من قادة الاتحاد. فقد عارض قادة الدول الكبرى فيه بوضوح تسريع هذا الإجراء، كما مضت قمة الناتو الاستثنائية في 24 مارس الماضي دون قرارات قوية.

ومن وجهة النظر الأيديولوجية، تسعى الولايات المتحدة إلى تطوير وترسيخ سردية مشتركة، لما تمثله روسيا من تهديد، يمكن للجميع فهمها باعتبارها عنصرًا مركزيًا للتضامن عبر الأطلسي لحل كل المهام الداخلية، والمتمثلة أساسًا في الحفاظ على المجمع الصناعي العسكري والاعتماد المتبادل بين الحلفاء، وأيضًا المهام الخارجية (الأمن السلبي). وفي خضم التوجه الأمريكي الواضح بالتصعيد ضد روسيا إلى الحد الأقصى، فإن أي وجات نظر بديلة محكوم عليها بالفشل، حيث لا يوجد سوى خيار واحد يجب دعمه، وهو المسار المشترك، والبديل هو الصمت، وهو ما يساعد على تركيز الحلف على ردع روسيا في المدى القصير.

ومن المرجح، وفقًا لتحليلات عديدة، أن يتبنى الحلف المفهوم الاستراتيجي الجديد في قمته القادمة في مدريد في يونيو الجاري بما يعزز موقفه الرادع ويعالج أوجه القصور الحرجة في قراراته، خاصة وأن تهديدات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين النووية، وحربه ضد أوكرانيا ينظر إليها على أنها هجوم أساسي على البنية الأمنية الأوروبية بأكملها. وفي هذا السياق، يشير بعض الخبراء إلى أن هذا المفهوم سيحدد روسيا كخصم، وهو وضع مماثل للقائمة التي أدرجت موسكو عليها أعضاء الناتو كـ"دول غير صديقة"، كما أنه تقنين للواقع الجديد للعلاقات بين الجانبين، وإن كان التركيز على "التهديد الروسي" سيظل عاليًا بصورة خاصة.

ومن بين الأفكار المطروحة من قبل الخبراء في هذا الشأن، حاجة قيادة الحلف إلى التكيف مع واقع جديد يشكل فيه موقف روسيا تهديدًا نوويًا تقليديًا متناميًا ومتكاملًا لأراضي الحلفاء. كما يشار أيضًا إلى أنه سيكون على الحلف إلغاء الفصل بين التدريبات التقليدية والنووية، وهي سياسة الحلف منذ نهاية الحرب الباردة. كما سيحتاج الحلف إلى تطوير قوات نووية أكثر مصداقية بما فيها تعزيز مستويات وزيادة أعداد الطائرات ذات القدرات المزدوجة (DCA)، وتقوية ملاجئ الطائرات، وغيرها. كذلك يجب أن يدرج الحلف على جدول أعماله قضية كيفية دمج الردع النووي الفرنسي في رادع نووي أوروبي شامل والمزيد من الانخراط الألماني في هذه الاستراتيجية.

وفضلًا عن ذلك يُقدر خبراء أن الحلف سيحتاج إلى قوات تقليدية أكثر مصداقية للحفاظ على الردع، بما في ذلك الانتشار الأمامي الدائم على الجناح الشرقي. وينطبق ذلك بشكل خاص على القوات البرية، ومن شأن تعهد ألمانيا بإنفاق 2% من إجمالي الناتج المحلي على الدفاع معالجة هذا النقص. وبجانب حاجته إلى النظر في تكييف استراتيجيته وهيكل قوته، سيحتاج الحلف أيضًا إلى تبني آليات مختلفة لتنسيق أدوات القوة غير العسكرية. ومن المرجح أن يحتاج الحلفاء إلى العمل بجدية أكبر للموافقة على استخدام أدوات القوة الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية بطريقة متماسكة مع أداة القوة العسكرية للحلف.

وفي كل الأحوال، فإن تأثير الحرب على الشراكة عبر الأطلسي سوف يتحدد من خلال مسالة استمراريتها. فكلما طال أمدها، خاصة في حدود منطقة شرق أوكرانيا فقط، زاد احتمال ظهور انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحرب والسياسات المتعلقة بروسيا، مع تأثير غير مباشر على العلاقات مع الولايات المتحدة. ويشار في ذلك إلى أن صدمة اقتصادية طويلة الأمد، مع تضخم مستدام أو حتى ركود تضخمي ناتج عن الحرب، من شأنه أن يُغذي السخط العام في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي قد يعزز مرة أخرى التباعد داخل الاتحاد الأوروبي وعبر الأطلسي.

ومع خروج كلا الجانبين للتو من عامين من جائحة كوفيد–19 وآثارها الكارثية، فإن السياسة النقدية الأكثر تشددًا من قبل البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يمكن أن تجعل الأمور أسوأ في هذا الصدد، بما قد يدفع الولايات المتحدة نفسها ببطء نحو الانغلاق على نفسها. من ناحية أخرى، فإن أي تأثير إيجابي للحرب في أوكرانيا على الشراكة عبر الأطلسي يمكن أن يضيع نتيجة للانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2024، أو إلى حد ما انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2022. ذلك أن الانكماش الاقتصادي الكبير الناجم عن آثار الحرب من شأنه أن يزيد من احتمال فوز دونالد ترامب للمرة الثانية أو انتخاب رئيس آخر يشاركه وجهات نظره القومية والأحادية التي ترفض تعددية الأطراف، وبالتالي الناقدة للاتحاد الأوروبي والناتو. أما بالنسبة لأوروبا، فإن ذلك يعني أن إعادة التأكيد على الدور الأمني الحاسم للولايات المتحدة في القارة لا يمكن ضمانه بالكامل بعد عامين ونصف من الآن.

والخلاصة هي أن استمرار الحرب ما بعد 2024 يظل احتمالًا قائمًا وفقًا لتقديرات عديدة، وبالتالي يمكن أن تفقد بعضًا من إلحاحها، كما أنه مهما تحسنت الشراكة عبر الأطلسي اليوم نتيجة للحرب، فلن يمحو ذلك مخاوف أوروبا بشأن إمكانية عودة ترامب أو "الترامبية" إلى البيت الأبيض. في المقابل، قد تؤدي الانقسامات داخل أوروبا حول أوكرانيا والسياسة إزاء روسيا إلى عودة الانتقادات الأمريكية للموقف الأوروبي أو تجدد التيار المطالب بالاستقلال الاستراتيجي، وبالتالي فالعودة إلى مثل هذه الدورة من الاهتمام المتبادل والإحباط قد يكلف الشراكة عبر الأطلسي ما اكتسبته من زخم منذ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

لواء.اح.دكتور.محمد قشقوش
مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تكتيك "قضم الأرض" بعد "ماريوبول".. هل تكون "أوديسا" المعركة الأخيرة؟

"كانت معركة مدينة ماريوبول الاستراتيجية على الساحل الشمالي لبحر آزوف، إحدى أهم وأقسى المعارك بين الجانبين الأوكراني والروسي والتي حسمها الأخير بعد عناء، لينتقل تركيز الجيش الروسي إلى أقصى الجنوب الغربي الأوكراني بهدف الاستيلاء على أو إسقاط مدينة وميناء أوديسا، أكبر وأهم موانئ البحر الأسود (حتى في عصر الاتحاد السوفيتي) لتكون بمثابة المعركة الأخيرة في الحرب الروسية على أوكرانيا، ولتحولها إلى دولة حبيسة بدون شواطئ، لتذهب روسيا إلى طاولة التفاوض من موقع قوة عكس أوكرانيا."

وتنبع أهمية ماريوبول بالنسبة لروسيا من كونها تشكل ميناء هامًا لمنطقة دونباس المراد استقطاعها من أوكرانيا، حيث تقع داخل جمهورية دونيتسك المنشقة ضمن ذات الإقليم، وبالتالي تعطي ميزة استراتيجية للإقليم كميناء اقتصادي وعسكري يربط دونباس بالعالم عبر البحر الأسود. كما أن ربط ماريوبول بالقرم برًا يعطي ميزتين، الأولى: تحويل بحر آزوف إلى بحيرة روسية، والثانية: إمكانية تدفق القوات الروسية غربًا عبر شمال القرم في اتجاه خريسون إلى أوديسا كمعركة نهائية في تلك المرحلة من الحرب.

معركة ماريوبول - آزوفستال

تحتوى ماريوبول على عدة مصانع للصلب أكبرها هو مصنع (آزوفستال) ويقع على مساحة أربعة أميال مربعة وهو الأقرب للميناء على بحر آزوف، وشهدت أرضه ومرافقه وأنفاقه أكبر المعارك بين الجانبين، معركة دفاعية من الجانب الأوكراني المدعوم بكتائب آزوف شديدة الشراسة في القتال، والتي تشكلت من متطوعي مقاومة الغزو الروسي للقرم عام 2014، ثم انضمت إلى الحرس الوطني الأوكراني لاحقًا، وهم من يلقبهم الجانب الروسي (النازيون الجدد)، مقابل العملية أو المعركة الهجومية من الجانب الروسي، المدعوم بكتائب مقاتلي الشيشان الأشداء بقيادة رئيس جمهوريتهم رمضان أحمد قديروف، والذي منحه الرئيس بوتين رتبة الفريق الشرفية في الجيش الروسي، حيث حسمت قواته المعركة الفاصلة مع كتائب آزوف المحاصرة، عبر قتال خاص ضارٍ وحصار خلال الأنفاق الضخمة أسفل المصنع الذي بُني في العهد السوفيتي للحماية من الحروب النووية.

"بوتين" و"النصر المتأخر"

كان الرئيس بوتين يتمنى أن يعلن عن كسب تلك المعركة خلال خطاب ذكرى عيد النصر في الحرب العالمية الثانية يوم التاسع من مايو الماضي، وهو ما لم يتم لشراسة القتال الذي استغرق 40 يومًا آنذاك، حيث انتهت تلك المعركة في العشرين من الشهر نفسه، وبعد تنسيق القيادة الأوكرانية مع الصليب الأحمر لاستسلام تلك القوات بعد حصارها داخل الأنفاق، والتي تراوح عددها بين 2000 إلى 2500 بمن فيهم عدد من المدنيين بالإضافة إلى المصابين، ليثير البعض في الجانب الروسي مشكلة هل يُعامَل (النازيون الجدد) معاملة الأسرى طبقًا لاتفاقية جنيف لأسرى الحرب؟. تضمن الخطاب القليل من المباشرة والكثير من الرمزية، فقال بشكل مباشر: "إن ما فعلناه هو ما كان يجب أن نفعله"، بينما رمزيًا كانت إشارته إلى الدفاع عن "الوطن الأم" بمثابة دلالة على تفكيره

في توسيع المعركة، كما أن مقولته "تعدد قومياتنا هو سر تفوقنا"، في إشارة إلى دعم قوات من جمهورية الشيشان للجيش الروسي في ماريوبول، كما أنه بمثابة دعوة للجمهوريات الأخرى المؤيدة لمعركته، كما أن مقولته سننتصر على "النازيين الجدد والقوميين" هي تلميح يهدف إلى الربط مع ما تم في الحرب العالمية الثانية وتجنب ذكر الجيش الأوكراني بها، وأن ما يتم في أوكرانيا هو عملية عسكرية خاصة لتجنب ذكر شن الحرب.

"أوديسا" هدف كبير محتمل

"أوديسا" هي كبرى المدن الأوكرانية الساحلية، وظلت لعقود طويلة بما فيها الحقبة السوفيتية هي الميناء الرئيسي ومقر قيادة الأسطول السوفيتي في البحر الأسود، وكان يليها من حيث الكِبَر والأهمية الاستراتيجية البحرية ميناء "سيفاستوبول" في شبه جزيرة القرم الذي استأجره الأسطول الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحتى عام 2014 حيث تم ضمه بالاقتطاع الروسي لشبه جزيرة القرم، وهكذا فقدت أوكرانيا ميناءَيْ القرم وبحر آزوف، لتزداد الأهمية الاستراتيجية والضغط المستقبلي على ميناء أوديسا اقتصاديًا وعسكريًا.

مما سبق تظهر أهمية وشراسة معركة أوديسا المحتملة من وجهة نظر وأهداف كلا الطرفين الروسي والأوكراني:

الجانب الروسي:

- بالاستيلاء على أوديسا سوف تتحول أوكرانيا إلى دولة حبيسة بلا شواطئ وتفقد أسطولها العسكري والتجاري، ويكون ذلك لصالح المفاوض الروسي كورقة ضغط كبيرة عند توقف الأعمال العسكرية والبحث عن حلول سياسية تُنهي الأزمة. وفي حال تمكن روسيا من الاستيلاء على أوديسا برًا انطلاقًا من خريسون (المفتاح الشرقي) فسوف يوفر ذلك مخاطرة الإنزال البحري الروسي حول أوديسا في ظل الألغام البحرية الأوكرانية الكثيفة والمتنوعة ووجود دفاع صاروخي أرض/سطح قوي أسفر سابقًا عن إغراق سفينتين روسيتين إحداهما الطراد "موسكوفا" قائدة الأسطول وأكبر سفن السطح بعد حاملات الطائرات.

- أما السيناريو العكسي، في حال لم تتمكن روسيا من الاستيلاء على أوديسا، فالمتوقع أن يكون البديل هو فرض حصار بحري قوي متعدد النطاقات، مع الوضع في الاعتبار الألغام والصواريخ الأوكرانية وخاصة الروسية الصنع. وهذا سوف يشكل نجاحًا في تشكيل نطاق آمن (Buffer Zone) لإقليم "دونباس" بعد استكمال اقتطاعه، ليقع غرب الإقليم ويمتد من الغرب إلى الشرق متاخمًا لنهر "دنيبر" بدءًا من مصبه في "خريسون" إلى مدينة دنيبرو، ثم شرقًا جنوب "خاركيف" حتى الحدود الروسية، بما يوفر الإنذار وبدء الدفاع عن دونباس مستقبلاً حال تفكير أوكرانيا في استعادتها كإقليم منشق من وجهة نظرها.

الجانب الأوكراني:

- تحشد أوكرانيا قواتها لكسب تلك المعركة الفاصلة ولو على حساب تقهقر تكتيكي في دونباس أمام تقدم القوات الروسية التي غيرت تكتيكات هجومها من مواجهة وعمق كبيرين إلى التقدم المحرز (قضم الأرض) ونجحت في ذلك عدا منطقة مدينة خاركيف التي تم فك حصارها وشرقها حتى الحدود الروسية. وتعتبر أوكرانيا أن النجاح الضروري في معركة أوديسا، سيعتمد على عاملين رئيسيين، الأول: عدم تركيز الجهود في اتجاه دونباس لتوفير قوات أكبر لمعركة أوديسا مع استخدام أكبر جزء من الاحتياطي الاستراتيجي رغم أزمة عدم توفر أسلحة نوعية. والعامل الثاني: هو وصول أسلحة أمريكية وغربية نوعية (وخاصة الخفيفة من المضادات الجوية ومضادات دبابات) وبحجم مناسب مع صعوبة التدريب والاستيعاب في أقل وقت ممكن، وكذلك صعوبة النقل داخل أوكرانيا في مواجهة الاستهداف الروسي الذي يُعتبر محدودًا حتى الآن رغم تدمير معظم محطات السكك الحديدية؛ إلا أن الغرب بدأ يمد أوكرانيا بأسلحة نوعية ثقيلة، وربما تستخدم رومانيا كمعبر أقرب لأوديسا. على الجانب الآخر، ربما ستُضطر أوكرانيا في حال فقدان ميناء "أوديسا" إلى استخدام الموانئ الصديقة مثل بحر البلطيق عبر بولندا والبحر الأسود عبر رومانيا بما لذلك من تداعيات منها ارتفاع تكلفة النقل الجوي.

في الأخير، يمكن القول إن كسب معركة ماريوبول مسألة حيوية لروسيا، فبالإضافة لكونها ميناء هامًا لإقليم دونباس، كانت أهمية الانتصار العسكري على كتائب آزوف القوية المحاصَرة دافعًا معنويًا، للتحول إلى توسيع وتأمين حدود منطقة دونباس بالتتالي تمهيدًا لإقامة نطاق آمن قد يمتد إلى غرب نهر الدينبر، وفي الوقت ذاته التحول غربًا شطر القرم ومنها لإكمال السيطرة على خيرسون لتكون مفتاح المعركة الهامة وربما النهائية للاستيلاء على أوديسا أو على الأقل إحكام حصارها لتحويل أوكرانيا إلى دولة حبيسة تفقد الكثير من مميزاتها الاستراتيجية، وتكون ورقة ضغط روسية على طاولة التفاوض السياسي القادمة لإنهاء الأزمة.

كما أن روسيا لديها هاجس إمكانية انضمام الجارة الإسكندنافية فنلندا إلى الناتو، وهي تريد أن تستعد لذلك بسرعة حسم الموقف العسكري في شرق وجنوب شرق أوكرانيا، حتى لا تضطر للعمل في جبهتين واسعتين في وقت واحد، ومدى صعوبة ذلك، في ظل تصاعد الدعم التسليحي النوعي الغربي لأوكرانيا وآخره صواريخ هيمارس الأمريكية.

أ. مروة أحمد سالم
زميل كلية الدفاع الوطني

رقعة الشطرنج:
حالة التسلح فى الحرب الروسية الأوكرانية

"تأتي الحرب الأوكرانية بمثابة طاولة شطرنج يسعى كلا الطرفين إلى إضعاف الآخر سواء من خلال مكتسبات الحرب أو من خلال المؤثرات الخارجية على أطرافها خاصة إن جائت تلك المكتسبات من حلفاء الطرفين لتحقيق خسائر من ثم ضعف إمكانية استمرار الحرب، وهو ما أكدته المؤشرات الأولى للعقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والغرب على روسيا نتيجة سيطرة روسيا على العديد من المناطق في شرق أوكرانيا والمصانع العسكرية بها، وهو ما يعكس محاولات ضغط كلا الطرفين من أجل إضعاف عامل الاستمرارية والمواصلة في الحرب. الأمر ذاته يضع السياسات الدفاعية للأوكرانيا وروسيا أمام وضع حلولا بديلة وسريعة أو إيقاف الحرب في الوقت المناسب وإعلان التفاوض ورقة بديلة."

ومن القراءة الأولية للأحداث نجد ثمة نوع من التعامل مع الحلول البديلة لطرفي الحرب، فالجانب الأوكراني اعتمد على الدعم الغربي له كتعويض عن الخسائر العسكرية والمادية للحرب وضمان مواصلة الدفاع أمام روسيا بينما اتجهت روسيا إلى الصين والشركات البديلة للشركات الغربية وإلى التأكيد على تطوير الصناعات المحلية لتضمن بذلك عدم تأثرها الكبير بالعقوبات الغربية، ومن المنطلقات السابقة لابد من قراءة المؤشرات الأولية للعوامل المؤثرة على مواصلة الحرب الممثلة في طبيعة الدعم الغربي لاوكرانيا والقدرات العسكرية والتصنيع العسكري، وكذلك التصنيع العسكري الروسي والبدائل المطروحة أمام العقوبات الغربية، وأخيرا قراءة واقع الحرب الحالي وسيناريوهات استمراريته في ظل العوامل السابقة.

العقوبات والخسائر العسكرية:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العقوبات الدولية على روسيا بوقف الصادرات العسكرية الأمريكية لروسيا وكذلك رفض التعامل مع بعض الشركات الروسية المهمة، وهذا إلى جانب العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وفي الوجه المقابل سيطرت روسيا على المنطقة الشرقية في أوكرانيا وصلت إلى مصنع أزوفستال حيث تتركز في المناطق الشرقية المصانع العسكرية. كل ذلك كان بمثابة مؤشرات أولية لتقليص قدرات الطرفين للمواصلة في الحرب، بالتالي فان ثمة عاملين رئيسين تؤكد فيه المؤشرات الأولى على حجم خسائر ليست بالقليلة لكلا طرفي الحرب وهما كالآتي:

العقوبات الغربية على روسيا: على الرغم من الاستخفاف الروسي بالعقوبات الغربية التي تنظر إليها روسيا من منظور الخسائر التكتيكية التي تسطيع تعويضها إلا أن برزت العديد من النواقص العسكرية في الجانب الروسي بسبب قيود التصدير الأمريكية والتي تم الإعلان عنها في أواخر فبراير على الرقائق والمكونات الإلكترونية التي يمكن استخدامها في المعدات العسكرية المتقدمة وهو الأمر الذي يعيق قدرتها على تخزين الأسلحة عالية التقنية، مثل الذخائر الموجهة بدقة، وذلك لأن معظم مصانع الرقائق حول العالم تستخدم برامج أو معدات مصممة في الولايات المتحدة ، وتأتي المؤشرات الأولى على هذا التأثير في إشارة التقارير بأن نتائج فحص المعدات العسكرية الروسية أثبتت وجود أشباه الوصلات التي أخذتها القوات الروسية من أجهزة كهربائية عادية، فمن المعروف أن الجيش الروسي يعتمد منذ فترة طويلة على الإلكترونيات الغربية.

بالتالي سيصبح الاتجاه الروسي في المجال العسكري سواء في الواردات أو الصادرات إلى أسيا وأفريقيا وهي السوق المفتوحة للصادرات الروسية، فلم تعبأ الهند بالعقوبات الدولية ومستمرة في التعامل مع روسيا في كامل احتياجاتها العسكرية وكذلك الصين على الرغم من فرض الولايات المتحدة عقوبات عليها لتعاملها مع روسيا.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره سعت الولايات المتحدة إلى التأثير على القاعدة الصناعية في الدفاع الروسي وذلك بتحديدها 147 كيانًا و 35 فردًا و 74 سفينة تعمل في قطاع الدفاع الروسي من بين الأهداف الرئيسية للعقوبات الأمريكية شركة الصواريخ التكتيكية، المعروفة باسم KTRV وهي مجموعة دفاعية روسية مملوكة للدولة تنتج أسلحة تفوق سرعة الصوت والتكنولوجيا المستخدمة في أنظمة الرادار والصواريخ متعددة الأغراض الأخرى وغيرها من الأسلحة الرئيسية في الجيش الروسي وهي تمثل داعم رئيسي للقاعدة الصناعية في الدفاع الروسي، كما تم منع روسيا من الحصول على معدات أمن المعلومات، وأجهزة الاستشعار، ومعدات الملاحة، وإلكترونيات الطيران، وأجزاء للطائرات المدنية.

ومن الطبيعي أن تسعى روسيا إلى ايجاد بدائل من خلال مستويين المحلي والاقليمي حيث شكلت موسكو لجنة مشتركة بين الوزارات لقياس كيفية الحصول على المزيد من المعدات العسكرية محليًا أو بمساعدة الدول الاقليمية الصديقة كالصين لتوفير المعالجات الإلكترونية الدقيقة والذخيرة، وكذلك توفير المعادن الهامة اللازمة لصنع الفولاذ والألمنيوم للمعدات العسكرية وكذلك الرقائق الدقيقة اللازمة للمساعدة في توجيه الصواريخ الدقيقة إلى أهدافه، وهما من أكبر الاحتياجات العسكرية لروسيا. وبالرغم من البدائل التي تسعى إلى توفيرها روسيا إلا أن تظل خسائر العقوبات الدولية تلاحق الاقتصاد الروسي حيث جمدت 60 في المائة من احتياطيات روسيا من العملات الأجنبية ، أي ما يقرب من 340 مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي

على المدى الطويل لأن البلاد غير قادرة على الوصول إلى التكنولوجيا الغربية الرئيسية، لكن الجدير بالذكر أنه يصعب تتبع المدى الدقيق الذي تؤثر فيه العقوبات على قدرة روسيا على إعادة التسلح، لأن لديها من الأسلحة مخزون استرتيجي تسطيع به مواصلة الحرب لكن يظل التساؤل قائماً حول قدرتها على استمرار تحمل الخسائر الاقتصادية، وفي الوجه المقابل هل ستصبح السيطرة على مصانع العسكرية الأوكرانية بديلا قويا وورقة ضغط للتراجع الأوكراني عن المواصلة في الحرب.

سيطرة روسيا على المناطق الصناعية في شرق أوكرانيا

لم تكن عملية الاجتياح الروسي مقرونة فقط بالتوجهات الغربية وذلك لأن أوكرانيا كانت أحد المدن الصناعية السوفيتية المهمة وتقع تلك المصانع العسكرية في المنطقة الشرقية والعاصمة كييف كما هو موضح بالخريطة رقم (1).

بالتالي لم تكن تحركات الروس تجاه العاصمة والشرق محض الصدفة أو رغبة في كسر النظام الموالي للغرب فقط وربما أخر المستجدات الخاصة بالاستيلاء على مصنع آزوفستال بالمدفعية الثقيلة في ماريوبول تؤكد ذلك، وهنا تجدر الإشارة أن تستحوذ السوق الروسية تاريخيًا على حصة كبيرة من صادرات مكونات الدفاع الأوكرانية، وتعمل شركات الدفاع الأوكرانية على تعزيز التعاون الصناعي والصادرات إلى البلدان الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على الشرق الأوسط وآسيا. وتعتبر أوكرانيا شريكًا جذابًا للبلدان التي تتطلع إلى تطوير وتوسيع صناعاتها الدفاعية الخاصة، حيث تتمتع الشركات المصنعة للدفاع الأوكراني بقدرات كبيرة في قطاعات مثل الفضاء، ويواجهون قيودًا أقل على نقل التكنولوجيا مقارنة بالعديد من اللاعبين الآخرين في السوق الدولية.

خريطة رقم (1) مناطق المصانع العسكرية الأوكرانية

المصدر: https://www.Ukrainian military industriesglobalsecurity.org

اجتاحت العمليات العسكرية في دونباس منذ مايو 2014 أكثر المناطق الصناعية في مناطق دونيتسك ولوهانسك. فقد كانت هناك صناعة التعدين في المنطقة مع المناجم والكثير من المؤسسات الصناعية التي منتجاتها ذات أهمية استراتيجية. أصبحت الشركات في لوهانسك ودونيتسك وكراسنودون. في قائمة المصانع التي تم فيها تفكيك المعدات وورثت أوكرانيا ما يقرب من ثلث صناعة الفضاء من الاتحاد السوفياتي السابق.

من المنطلقات السابقة يمكن القول أن تنتج أوكرانيا حاليا الصواريخ والأقمار الصناعية ومعدات أبحاث الفضاء. وتعد منتج كبير للمعدات العسكرية بما في ذلك الدبابات وطائرات النقل العسكرية ومجمعات SAM والمعدات البصرية. يتم إنتاج طائرات أنتونوف ، والحفارات المتحركة، والآلات الدقيقة، ومعدات اللحام الكهربائي باستخدام أحدث التقنيات وتتوافق مع المعايير العالمية.

وربما ستتمسك روسيا بتحقيق المزيد من المكاسب في مناطق الصناعات العسكرية الأوكرانية في ظل تزايد خسائرها من العقوبات الدولية في ظل تواجد مصنع للمنتجات العسكرية في كييف والرؤية الشاملة تؤكد أن روسيا تعتبر أوكرانيا ارث الإتحاد السوفيتيأما بالنسبة للجانب الاوكراني فاستطاعت الحرب ان تفرد مساحة كبيرة للخسائر في مجال الصناعة العسكرية الاوكرانية لكنها كانت تستعيض فيها بالمساعدات والإمدادات الغربية.

الدعم الغربي لأوكرانيا ومعادلة الصمود:

من الملاحظ أن الدعم العسكري الغربي كان بمثابة داعم للقوة العسكرية الأوكرانية في الحرب من دونها لاستطاعت القوات الروسية الوصول إلى العاصمة كييف بسهولة وذلك لشمول المساعدات للجوانب المالية الخاصة برواتب العسكريين وامدادتهم التموينية، والدعم المعلوماتي والاستخباراتي للقوات الأوكرانية بالإضافة إلى التسليح العسكري الذي شمل أسلحة بمثابة نقطة قوة أمام السلاح الروسي ان لم توازيها في القوة في بعض الأحيان وأخيراً تدريب القوات الأوكرانية عليه.

فعقب استيلاء روسيا على المناطق الشرقية وانهاك قوى أوكرانيا بات مؤشر احتمالية نفاذ التمويل الأوكراني خلال 10 ايام أمام روسيا واضحا وهو ما جعل الكونجرس الأمريكي يوافق على تزويد أوكرانيا بـ700 مليون دولار وتشير التقارير الأمريكية بأن التمويل الأمريكي للحرب وصل الإجمالي بما تم دفعه في الشهور السابقة إلى ما يقرب من 40 بليون دولار، والدفعة السابقة هي الأخيرة من حزمة المساعدات التي وافق عليها الكونجرس الأمريكي، وشملت المساعدات الأمريكية راجمات الصواريخ M142 Himars ، وهو نوع من أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة (MLRS) التي تمثل أقوى مدفعية تم إرسالها إلى أوكرانيا وربما تركته في نهاية حزمة المساعدات لتكون أحد عوامل التي تؤدي إلى حسم المعركة لكن ما يجدر الإشارة إليه أن فعاليتها ستعتمد في النهاية على مدى القدرات الأوكرانية الاستطلاعية وجمع المعلومات الاستخبارية في العمق العملياتي للمناطق المحتلة من قبل روسيا حيث تحدد الطائرات من دون طيار هدف، فترسل إحداثياته إلى منصة الإطلاق، يُدمج المدفع الإحداثيات ضمن نظام إدارة النيران قبل أن يطلق صواريخه ويتحرك، ويعتبر الهدف الرئيسي المنعكس من نوع تلك المنظومة الصاروخية هو ضرب الأهداف الرئيسية بدقة أكبر في ساحة المعركة، كما يمكنها خنق خطوط إمداد جيش موسكو (جسر أنتونوفسكي بالقرب من خيرسون وسد كاخوفكا بالقرب من نوفا كاخوفكا وخيرسون ومنطقة خاركيف).

والجدير بالذكر، أن وزارة الدفاع الأمريكية زودت أوكرانيا بـ 11 طائرة هليكوبتر من طراز Mi-17 و300 طائرة بدون طيار من طراز Switchblade وهي عنصر قوة في التسليح الأوكراني لقدرتها على الوصول إلى الهدف بدقة دون خسائر بشرية، و18 مدفع هاوتزر ومعدات واقية للحماية من الهجمات الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل حزمة الأسلحة الجديدة على 200 ناقلة جند مدرعة من طراز M113، و10 رادارات مضادة للمدفعية و30000 مجموعة من الدروع والخوذات، و500

صاروخ جافلين مضاد للدبابات الذي لعب دوراً مهما في المعارك مع روسيا، فقد استخدمت أوكرانيا صواريخ "ستينجر" و"جافلين" مع الطائرات من دون طيار التركية، و"سويتش بليد" الأمريكية دون الاقتراب من أهدافها واستطاعت الوصول بدقة للأهداف المرجوة.

وبالإضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي قصيرة المدى التي تنتجها الولايات المتحدة والتي يستخدمها الأوكرانيون بشكل كبير تساعد الولايات المتحدة الأوكرانيين في الحصول على أنظمة إضافية طويلة المدى ويتم تدريب القوات الأوكرانية عليها بالفعل كذخائر إضافية لتلك الأنظمة، كما تواصل الولايات المتحدة تسهيل المساعدة الإضافية لأوكرانيا من قبل الحلفاء حيث قدمت 30 دولة على الأقل المساعدة الأمنية لأوكرانيا منذ بدء الغزو الروسي. في عام 2022 ، أذنت وزارة الخارجية بنقل معدات دفاعية من طرف ثالث من أكثر من 14 دولة ، وهو رقم يستمر في النمو مع قيام الحلفاء والشركاء بزيادة دعمهم لأوكرانيا.

ورغم ذلك تظل كفة ميزان القوى العسكرية في الحرب ترجح لصالح روسيا الروسيا، وربما المكاسب العسكرية حتى الأن هي الشاهد على ذلك، فقد نوعت في استخدامت الصواريخ ما يبن كاليبر وأونيكس واسكندر وغيرها، أو الفرط صوتية مثل كينجال سارمات، وأسلحة المشاة والمركبات، وغيرها من الأسلحة الروسية التي تمثل جزءاً صغيرة من منظومة التسليح الروسي ويذكر ان لدى روسيا مخزون تستطيع من خلاله الاستمرار في الحرب لسنوات، لكنها تستعين بهذه النوعية من الأسلحة لأن العامل الرئيسي في المعركة ليست نوعية التسليح وحده ولكنه نوعية التسليح بالإضافة إلى الخبرات القتالية والقدرة الاستخباراتية على الوصول إلى المعلومات دقيقة عما يدور في أرض المعركة ويعتبر الأخير بمثابة نقطة ضعف لدى أوكرانيا.

في النهاية كشف الغزو الذي استمر 100 يومًا عن أوجه قصور في قدرة روسيا على شن ضربات دقيقة، وهو ما جعلها تستعيض عن عنصر الدقة بتكثيف الهجمات كما هو الحال في منطقة دونباس، واستطاعت أوكرانيا إلحاق خسائر بمعدات الجيش الروسي وكانت الضربة الأقوى في أبريل بإغراق الطراد الروسي موسكفا، كما كشفت الحرب مدى الرغبة الروسية في ضم الإرث السوفيتي القديم وهو ممثل في المصانع العسكرية التي أسسها الاتحاد السوفيتي قبل انهياره مثل مصنع آزوفستال الذي أسسه الاتحاد السوفيتي بتمويل 3 مليون دولار وهو أقوى مصنع للصلب في تلك الفترة، وكان اللافت للانتباه هو اعتماد روسيا على إنتاج تلك المصانع في التسلح الروسي.

ومن الملاحظ أن استطاع الدعم العسكري الأمريكي إبطاء قوى روسيا في التوغل في أوكرانيا والإستيلاء على العاصمة كييف لكنها حققت مكاسب استراتيجية بالاستيلاء على المصانع العسكرية في الشرق وتطويق البحر الأسود الممر البحري للمصالح الروسية في الشرق الأوسط، ولازال هناك هدف استراتيجي لدى روسيا هو الوصول إلى العاصمة كييف لما لديها من مصانع عسكرية تسطيع بها الاستعاضة عما فقدته في عقوبات الأمريكية بالتالي فان عنصر الاستمرارية في الحرب لازال موجوداً وهو ما جاء على لسان بوتين بان في خلال اسابيع سيعلن إنهاء الحرب لأن القدرات العسكرية الروسية لازالت قادرة على الاستمرار لسنوات لكنه مرهون بخسائر اقتصادية روسية استراتيجية ستستمر لسنوات قادمة فقد وصف محللوا الاقتصاد ان استمرار الحرب يعني تكلفة 900 مليون دولار في اليوم تشمل دفع رواتب الجنود الروس الذين يقاتلون في أوكرانيا وتزويدهم بالذخائر والرصاص والصواريخ؛ وتكلفة إصلاح المعدات العسكرية المفقودة أو التالفة، بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من المرجح أن ينخفض بنسبة 15، بالإضافة إلى انخفاض الروبل.

وفي الوجه المقابل تواجه أوكرانيا خسائر اقتصادية فادحة لكنها لازالت تصر على الاستمرار خاصة في ظل التمويل الغربي والدعم الغربي لها، بالتالي فان عنصر الإستمرارية قائم في ظل توازي معادلة الخسائر مع المكاسب لدى الطرف الأقوى(روسيا) وتأثير العوامل الخارجية في الحرب لدى الطرف الأضعف(أوكرانيا) إلا في حالة توافر متغير قوي لقلب الموازين وهو التدخل العسكري الغربي المباشر في الحرب وهو ما استبعدته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ البداية بالتالي فإن الانتقال إلى التوقيت الحاسم لايقاف الحرب وفتح طاولة التفاوض تصبح فرصته أقوى في ظل استمرار خسائر الطرفين.

محمد منصور
باحث أول بالمرصد المصري

ما بين السيطرة والحصار: كيف تعاملت روسيا مع المسرح البحري الأوكراني

"يبقى الجانب البحري أحد أبرز الجوانب المهمة في الحرب الروسية على أوكرانيا، نظرًا لأنه يرتبط بشكل أو بآخر بالتوجهات الاستراتيجية لموسكو، على الجانب البحري في نطاقي بحر آزوف والبحر الأسود، والتي يمكن تلخيصها في التأمين الكامل لقاعدة أسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم، وميناء "سيباستوبول"، وتحويل بحر آزوف بشكل كامل إلى ما يشبه "بحيرة داخلية روسية"، وهو ما تم عمليًا، أولًا عبر السيطرة على شبه جزيرة القرم عام 2014، وثانيًا عبر سيطرة موسكو خلال الأشهر الثلاثة الماضية، على كامل الساحل الأوكراني المطل على بحر آزوف."

وعلى الرغم من أن دور القوة البحرية الروسية في العمليات العسكرية الحالية في أوكرانيا كان -بشكل أساسي- مركزًا على دعم القوات البرية ناريًا، إلا أنها -للمفارقة- قد تعرضت لخسائر في وسائطها القتالية، يمكن وصفها بأنها "جسيمة"، وغير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعضها كان له تأثير ليس فقط على دور القوة البحرية الروسية في المعارك الحالية، بل أيضًا على شكل الحروب البحرية بشكل عام في المدى المستقبلي.

قيمة مضافة: البحر "الأسود" وبحر "آزوف" في الاستراتيجية الروسية

إذا ما وضعنا جانبًا الأهداف الميدانية الأساسية للخطة العسكرية الروسية في أوكرانيا، يمكن القول إن استخدام القوة البحرية الروسية في الجولة الحالية من القتال في أوكرانيا، يرتبط بشكل وثيق بالنظرة الروسية بحر "آزوف"، ففي العهد السوفيتي، كان ينظر لهذا البحر دومًا من جانب موسكو على أنه "بحر داخلي سوفيتي" لا يخضع لأية قوانين دولية، لكن تغيرت هذه النظرة -ولو مؤقتًا- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي كان من نتائجه تنازع أوكرانيا وروسيا على نطاق السيطرة في بحر آزوف.

أهمية هذا البحر بالنسبة لموسكو عادت إلى واجهة الاستراتيجية الروسية عام 2001، بعد أن أعدت وزارة الدفاع الروسية وثيقة "العقيدة البحرية للاتحاد الروسي"، متضمنة تأكيدًا واضحًا على أن بحر آزوف يعتبر من العناصر الأساسية في العقيدة البحرية الروسية في منطقة المحيط الأطلسي. وتضمنت هذه الوثيقة أيضًا بنودًا تتعلق بضرورة العمل على ضمان تحقيق المصالح الروسية في نطاق البحر الأسود وبحر آزوف، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضمان حرية تحرك الأساطيل الحربية والتجارية الروسية في هذا النطاق، وإدامة سلاسة نظام الملاحة النهرية الداخلية المرتبط ببحر آزوف، خاصة قناة "فولجا-دون"، الرابطة بين بحر قزوين وبحر آزوف، وما يرتبط بها من مرافئ وبنى تحتية.
- تطبيع الوضع القانوني والإداري لتواجد أسطول البحر الأسود في نطاق قواعده، وتحديث قطع الأسطول بشكل دوري لتمكينها من أداء مهامها.

- تهيئة الظروف والإمكانيات البحرية القتالية، بالشكل الذي يسمح بحماية الحقوق البحرية الروسية في نطاق البحر الأسود وبحر آزوف في حالة الضرورة.

ظل ملف بحر آزوف محل خلاف روسي - أوكراني طيلة الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى أن تم إيجاد حل مؤقت لهذا الخلاف في يناير 2003، عبر توقيع "معاهدة التعاون في استخدام بحر آزوف ومضيق "كيرتش" الرابط بينه وبين البحر الأسود، التي جعلت من بحر آزوف بحرًا داخليًا لكلا الدولتين، واستفادت موسكو بشكل كبير حينها من هذه المعاهدة، بحيث حصلت على نحو 38 بالمائة من مساحة بحر آزوف، وحصلت كذلك على حق المرور عبر مضيق "كيرتش" دون دفع رسوم للجانب الأوكراني. كانت كييف الطرف الأضعف في هذه الاتفاقية، وظلت هناك بعض الأصوات في الداخل الأوكراني، تطالب باعتماد كييف في تحديد نطاق سيطرتها في ساحلها الجنوبي على اتفاقية قانون البحار الدولي، بدلًا من اتفاقية عام 2003.

ما تحصلت عليه موسكو في اتفاقية عام 2003، لم يمكنها من تنفيذ خطتها لتحديث أسطول البحر الأسود، لذا أقدمت على ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، لتمكين دمج قاعدة "سيباستوبول" البحرية، ضمن الاستراتيجية البحرية العامة لروسيا في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط، وقد أسفرت السيطرة على القرم عن تحقيق مكاسب استراتيجية إضافية لموسكو، مكنتها من الاقتراب على مسافة خطوة واحدة من تحقيق السيطرة الكاملة على بحر آزوف والبحر الأسود، منها:

- السيطرة الكاملة على مضيق "كيرتش"، الرابط بين البحر الأسود وبحر آزوف، وكذا على الرسوم المالية التي تدفعها السفن المارة عبر المضيق.
- زيادة حجم النطاق الذي تسيطر عليه من مياه بحر آزوف، وامتلاك القدرة على التنقيب المستقبلي عن الغاز والنفط.
- توسيع طول الساحل الروسي على البحر الأسود، من 421 كم قبل ضم شبه جزيرة القرم، إلى نحو 1200 كم، يضاف إليها نحو 500 كم مطلة على بحر آزوف.
- تسهيل مهمة تطوير وتحديث مرافق البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم وبحر آزوف، التي تشمل أربع قواعد بحرية رئيسية، بواقع قاعدتين في شبه جزيرة القرم، هما "سيباستوبول" و"نوفوروسيسك"، وقاعدتين في الجانب الشرقي من مضيق "كيرتش"، هما "Temryuk" و"Feodosia".

عقب السيطرة على شبه جزيرة القرم، شرعت موسكو في اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية التي بدا منها أنها تضع السيطرة على كامل مسطح وساحل بحر آزوف، كهدف رئيسي لها على المستوى الاستراتيجي. منها مثلًا البدء عام 2018 في احتجاز وتفتيش السفن العابرة لمضيق "كيرتش"، ناهيك عن مهاجمتها بعض القطع البحرية الأوكرانية الصغيرة أثناء مرورها من المضيق. العام نفسه شهد تدشين الجسر الرابط بين الأراضي الروسية وشبه جزيرة القرم. اختبرت موسكو خلال تلك الفترة، استخدام شبه جزيرة القرم كقاعدة بحرية رئيسية لإدارة عملياتها الخارجية، خاصة في البحر المتوسط وقبالة السواحل السورية.

لكن حتى في هذه المرحلة، كان المخطِّط العسكري الروسي يستشعر مخاطر جدية على وضع المنشآت البحرية الروسية في البحر الأسود، وكذلك على شبه جزيرة القرم، التي عانت خلال السنوات الأخيرة من شح في مياه الشرب، جراء بناء أوكرانيا سدًا في منطقة "خيرسون"، وهذا إن أضفناه إلى رغبة موسكو في خلق "منطقة عازلة" للحيلولة دون تواجد حلف الناتو قرب حدودها. قد نفهم الذهنية التي تم بها بدء العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا مؤخرًا، حيث يقتضي تأمين شبه جزيرة القرم وقاعدتها البحرية، تأمين الساحل الجنوبي الأوكراني، وهو ما يعني عمليًا عزل أوكرانيا عن ساحلها، أو على الأقل عن ساحلها المطل على بحر آزوف.

تطورعملياتي

تمركزت القوة البحرية الروسية الأساسية في مرحلة ما قبل بدء الهجوم على أوكرانيا، في ثلاث نقاط أساسية، هي: شرق البحر المتوسط، ومنطقة البحر الأسود، ومنطقة بحر البلطيق. الحشد البحري الروسي في شرقي المتوسط وبحر البلطيق، كان الهدف منه تكتيكيًا بحتًا،

وهو مواكبة التحركات البحرية لحلف الناتو في أوروبا الغربية، في حين كان الثقل العملياتي الأساسي ملقى على أسطول البحر الأسود.

خلال الأيام التي سبقت بدء الهجمات الروسية على أوكرانيا، انتشرت الوحدات البحرية الروسية في شرق المتوسط ووسطه، على شكل مجموعتين رئيسيتين، الأولى كانت وسط البحر المتوسط، بقيادة الطراد الصاروخي "المارشال أوستينوف"، في حين كانت المجموعة الثانية متمركزة قبالة الساحل السوري، بقيادة الطراد الصاروخي "فارياج" من الفئة "سلافا" التابع لأسطول المحيط الهادئ. أما في بحر البلطيق، فتمركزت القوة البحرية الروسية في قاعدة أسطول البلطيق الرئيسية، في ميناء "بالتييسك" البحري في منطقة "كالينغراد" الواقعة بين بولندا وليتوانيا، وتتألف من مجموعة من الوحدات البحرية المتنوعة.

مع بدء العمليات القتالية الروسية في مرحلتها الأولى، شاركت الوحدات البحرية التابعة لأسطول البحر الأسود قتاليًا على عدة مستويات:

- المستوى العملياتي الأول، تم فيه تقديم الدعم النيراني المباشر، عبر إطلاق النسخة الأحدث من صواريخ "كاليبر" الجوالة، وهي النسخة "3M-14T" المخصصة لسفن السطح، والتي يحمل كل منها رأسًا حربيًا زنته 450 كجم، بمدى أقصى يصل إلى 2500 كم. هذا الدعم تم بشكل رئيسي من على متن الكورفيتات الصاروخية من الفئة "Buyan-M"، وفرقاطات الصواريخ الموجهة من الفئة "Grigorovich" وغواصات الديزل من الفئة "KILO". وجدير بالذكر أن بطاريات الصواريخ المضادة للسفن "باستيون" المتواجدة في شبه جزيرة القرم، شاركت بشكل محدود في عمليات الدعم الصاروخي للقوات الروسية في منطقة خيرسون، وهو استخدام تكرر سابقًا في سوريا لصواريخ كروز بحرية، في قصف أهداف أرضية.
- المستوى العملياتي الثاني تم فيه استخدام سفن الإنزال البحري، لتنفيذ عمليات إبرار تستهدف بشكل أساسي الموانئ الأوكرانية على بحر آزوف، لتأمين السيطرة عليها وعلى ما تتضمنه من قطع بحرية، وهذا تضمن إنزال وحدات من مشاة البحرية الروسية، انضمت إلى الوحدات التي عبرت قناة "القرم" البحرية، وانفتحت قتاليًا على طول الساحل الأوكراني. عملية السيطرة على الموانئ الأوكرانية، ركزت بشكل أساسي على موانئ بحر آزوف، بما في ذلك ميناء "بيرديانسك" وميناء "ماريوبول"، وهو ما تم بشكل كامل خلال المرحلتين الأولى والثاني من المعارك، وأصبح الساحل الأوكراني على بحر آزوف، تحت السيطرة الروسية بشكل كامل.
- المستوى العملياتي الثالث ركز بشكل خاص على ساحل البحر الأسود، فقد تحركت بشكل لافت على مدار المرحلة الأولى من المعارك سفنُ الإنزال البحري الروسية، بشكل كان يوحي بأنها تعتزم تنفيذ إنزالات بحرية مباشرة على ميناء "أوديسا"، الذي يعد أهم نقطة في هذا النطاق. وقد قاد الطراد "موسكوفا" -قبل إغراقه- العمليات البحرية في هذا الاتجاه، خاصة عملية السيطرة على جزيرة "الثعبان" الواقعة جنوبي ميناء أوديسا. وتضمنت العمليات الروسية في هذا الاتجاه أيضًا عمليات كسح الألغام البحرية التي زرعتها القوات الأوكرانية قرب الموانئ، وكذلك تنفيذ عمليات الاستطلاع اللا سلكي والإلكتروني عبر القطع البحرية المخصصة لهذه المهام.

خسائرنوعية

تمكنت القوات الروسية خلال ثلاثة أشهر من العمليات، من مصادرة عدد من القطع البحرية الأوكرانية في موانئ بحر آزوف، بواقع خمسة زوارق دورية من الفئة "p174"، وزورقي حرس سواحل من الفئة "Zhuk"، وسبعة سفن متنوعة، تتضمن زوارق للقطر البحري وأخرى خاصة بالدورية الساحلية. يُضاف إلى ذلك إصابة سفينة القيادة الأوكرانية "دونباس" من الفئة "Amur"، بعد أن أُصيبت بأضرار جسيمة خلال المعارك في مدينة ماريوبول، ناهيك عن قيام القوات الأوكرانية بتخريب وإغراق الفرقاطة الوحيدة في ترسانتها البحرية، وهي الفرقاطة "هيتمان سهايداتشني" من الفئة "كريفاك" التي وقعت كييف عقدًا لتطويرها في يناير الماضي، واضطرت في النهاية لإغراقها في ميناء "ميكولايف"، لمنع القوات الروسية من الاستيلاء عليها في حالة دخولها المدينة. كذلك تمكنت القاذفات الروسية من تدمير زورق دورية أمريكي الصنع من الفئة "إيلاند"، خلال غارة جوية على ميناء أوديسا"، وتضررت سفينة استطلاع من الفئة "مونا" جنوب نهر الدنيبر، بعد أن أصيبت بنيران الرشاشات الروسية.

وعلى الرغم من التفوق الكاسح للبحرية الروسية، إلا أنها عانت من سلسلة من الخسائر الثقيلة، كانت بدايتها في الرابع عشر من مارس، حين تعرضت ثلاث سفن إنزال بحري روسية لقصف صاروخي أوكراني، أثناء تواجدها في ميناء "بيرديانسك"، مما أسفر عن غرق سفينة الإنزال من الفئة "روبشا" المسماة "ساراتوف"، وتضرر السفينتين المصاحبتين لها. هذه الحادثة أثارت علامات استفهام كبيرة حول كفاءة التكتيكات البحرية الروسية، وبدا أن تعجل مشاة البحرية الروسية في الدخول إلى الميناء والسيطرة عليه تسبب في هذه النتيجة الكارثية. تلا هذا الحادث، تضرر زورق دورية سريع روسي من الفئة "رابتور" بشكل جسيم، بعد إصابته بصاروخين مضادين للدروع، أطلقتهما القوات الأوكرانية قرب ميناء "ماريوبول". الثقل الأكبر في الخسائر البحرية الروسية، كان بطله أحد ثلاثة طرادات من الفئة "سلافا" عاملة في البحرية الروسية، وهو الطراد "موسكوفا"، الذي كان حتى غرقه يقود قطع أسطول البحر الأسود.

دخل الطراد "موسكوفا" الخدمة في البحرية السوفيتية عام 1983، تحت اسم "سلافا"، وقد كانت بمثابة المنصة التي انتقل من خلالها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف إلى سواحل مالطا، ليلتقي مع الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عام 1989. من المفارقات المتعلقة بهذا الطراد، أنه ارتبط دومًا بالأراضي الأوكرانية، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تم إرسال هذا الطراد إلى مدينة ميكولاييف، لصيانته وإعادة تأهيله، وظل هناك حتى عام 1996 حين قامت بلدية موسكو بدفع تكاليف إعادة التأهيل، ومن ثم تم تغيير اسمه إلى "موسكوفا"، وأُعيد إدخاله إلى الخدمة عام 2000، كسفينة قيادة لأسطول البحر الأسود.

عقب عودته للخدمة، شارك هذا الطراد في التدخل العسكري الروسي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا عام 2008، حيث قام بتأمين رسو سفن الإنزال البحري الروسية، وإبرارها لوحدات مشاة البحرية، وخلال هذه العملية تعرض هذا الطراد لصاروخ جورجي مضاد للسفن، أدى إلى خضوعه لإصلاحات متوسطة. كذلك شارك هذا الطراد في عملية السيطرة على شبه جزيرة القرم عام 2014، وساهم في إغلاق مخارج الموانئ الأوكرانية، لمنع قطع البحرية الأوكرانية من الهروب، كذلك شارك عامي 2015 و2016، في دعم العمليات الروسية في سوريا، عبر تمركزه قبالة الساحل السوري.

وقد عاد هذا الطراد إلى شبه جزيرة القرم عام 2016، لإجراء عملية إعادة تأهيل شاملة، استمرت لمدة ثلاث سنوات، نفذ بعدها عدة دوريات بحرية في نطاق البحر الأسود.

على مستوى التسليح، كان الطراد "موسكوفا"، الذي يتعدى وزنه 12 ألف طن، مسلحًا بشكل ثقيل على مستوى الأسلحة المضادة للطائرات والقطع البحرية السطحية، مع قدرات محدودة على مواجهة الغواصات، حيث يتسلح بـ 16 قاذف صواريخ "بي1000-" المضادة للقطع البحرية، بمدى يصل إلى 500 كم، ورأس حربي تصل زنته إلى 1 طن، بجانب 64 أنبوب إطلاق عمودي للنسخة البحرية من منظومة الدفاع الجوي بعيدة المدى "إس300-"، وقواذف لصواريخ الدفاع الجوي قصيرة المدى "أوسا". بهذا التسليح اضطلع الطراد "موسكوفا" في العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، بتنفيذ مهام التأمين والحماية لسفن الإنزال، بجانب دوره كسفينة قيادة تستطيع توفير الحماية للقطع البحرية عبر منظومات الدفاع الجوي الكثيفة الموجودة على متنه، إلا أنه تعرض لضربة مباغتة بصاروخين أوكرانيين مضادة للسفن من نوع "نبتون"، أدت إلى غرقه.

بدأت كييف في تطوير هذا النوع من الصواريخ البحرية منذ عام 2015، اعتمادًا على تصميم الصاروخي السوفيتي "كي إتش35-"، وأجرت أول تجربة عملية عليها عام 2019، تبعتها تجربة ناجحة على الصاروخ المعتمد حاليًا لهذه المنظومة ويسمى "إر360-"، حيث أصاب هذا الصاروخ هدفه البحري خلال هذه التجربة على بعد 100 كم جنوب ميناء "أوديسا". هذا الصاروخ يتسم برأس حربي يزن 150 كجم، ويصل مداه الأقصى إلى 280 كم، وسرعته تصل إلى نحو 900 كم في الساعة. ويستطيع التحليق على ارتفاعات منخفضة جدًا فوق سطح البحر، تصل إلى ثلاثة أمتار فقط. ورغم نجاح تجارب الإطلاق، إلا أن ملف تمويل الإنتاج الكمي لهذا النوع من الصواريخ، الذي يتضمن إنتاج رادارات للتوجيه وآليات لإعادة الملء، وضع معوقات أساسية أمام أوكرانيا، وهو ما أعلنته كييف بشكل واضح. ويبدو أن هذا خلق قناعة روسية بأن هذا النوع من الصواريخ سيحتاج سنوات طويلة ليدخل الإنتاج الكمي.

هذه الحادثة ألقت الضوء مجددًا على حجم التهديد الذي تمثله الصواريخ المطلقة من منصات أرضية، على القطع البحرية مهما كان حجمها أو تسليحها، وهنا لا بد من

الإشارة إلى أن إغراق الطراد "موسكوفا" أسفر عن تأثر العمليات البحرية الروسية في نطاق "جزيرة الثعبان"، التي تعد أقرب نقطة إلى ميناء "آزوف" الأوكراني، ومن أمثلة هذا التأثر، تعرض زورقي دورية سريعين روسيين للإغراق من جانب الطائرات الأوكرانية بدون طيار "بيرقدار"، علمًا أن كييف حاولت إعادة السيطرة على هذه الجزيرة عدة مرات لكنها فشلت في ذلك، وبشكل عام يعتبر المجهود العسكري الروسي في الجانب الغربي من الساحل الأوكراني، ساحل البحر الأسود، الأقل مقارنة ببقية الجبهات.

الحصار الساحلي: مكاسب وتحديات

ميدانيًا، تمكنت موسكو من تحقيق أهم إنجازاتها في الميدان الأوكراني عبر السيطرة على مدينة "ماريوبول"، وتأمين كامل الساحل الأوكراني على بحر آزوف، مما قلص النافذة الساحلية المتوفرة لكييف، لتصبح فقط تلك المطلة على البحر الأسود، وهي نافذة محاصرة من جانب البحرية الروسية. هنا يظهر جانب مهم من جوانب التحرك الروسي في هذا النطاق، ألا وهو ما يتعلق بالملاحة التجارية، فقد أعلنت موسكو في الرابع والعشرين من فبراير الماضي، تعليق حركة الملاحة التجارية في بحر آزوف، وهو قرار -بجانب مخاطر الألغام الأرضية والقذائف الناتجة عن الاشتباكات- ساهم في تأكيد سيطرة موسكو على بحر آزوف، واستفادتها من المرافق البحرية والتجارية الموجودة على ساحله، والأهم تأمين خط للتواصل البري المباشر بين إقليم الدونباس وبين شبه جزيرة القرم، عبر الخط الساحلي المطل على بحر آزوف.

يبقى التحدي الأساسي لموسكو على المستوى البحري، هو تأمين المنطقة المحيطة بالشريط الساحلي على بحر آزوف، لمنع أية محاولات من جانب أوكرانيا لتهديد شبه جزيرة القرم أو الوحدات البحرية الروسية، كما حدث سابقًا للطراد موسكو أو للوحدات البحرية الروسية في جزيرة الثعبان بالبحر الأسود. هذا التحدي تصاعد بشكل أكبر بعد إعلان السويد مؤخرًا عن نيتها تزويد كييف بالصواريخ البحرية قصيرة المدى "RBS-17"، وإعلان الدنمارك والمملكة المتحدة نيتهما إرسال صواريخ بحرية من نوعي "هاربون" و"بريمستون". لكن ستبقى معضلتان أساسيتان أمام موسكو فيما يتعلق بالساحل الأوكراني؛ الأولى هي مستقبل المدن الأوكرانية الواقعة على ساحل بحر آزوف، والثانية تتعلق بساحل البحر الأسود الذي حاولت موسكو خلال المرحلة الأولى من المعارك تحقيق تقدم فيه نحو ميناء "أوديسا"، وفي حالة تمكن الجيش الروسي من السيطرة على هذا الساحل، فإنه بذلك يكون قد جعل أوكرانيا "دولة حبيسة كليًا"، وحقق الاتصال البري المباشر مع إقليم "ترانسنيستريا" الانفصالي في مولدوفا.

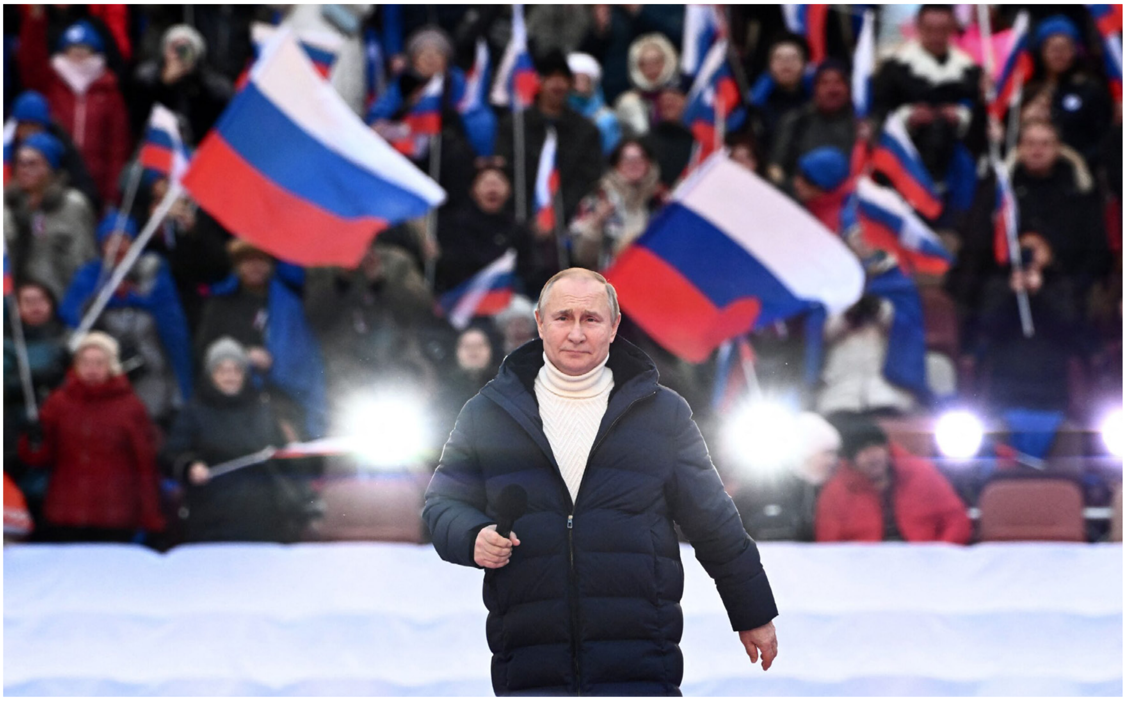

د. توفيق أكليمندوس
رئيس وحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

غموض استراتيجي:
هل تفسر "سردية الهوية" هدف بوتين من الحرب الروسية على أوكرانيا؟

"يجادل الخبراء في تحديد الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها في حربها مع أوكرانيا، بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يميلون إلى تحديد أهداف جيوسياسية كضم "الدونباس" وتحقيق الاتصال الجغرافي بينه وبين "القرم"، مما يطرح بدوره تساؤلًا مفاده: هل الاستيلاء على شواطئ أوكرانيا قابل للتحقيق أم لا؟، وبين أصحاب مدرسة تحليل المدركات الذين يحاولون تفكيك شفرات الخطاب والسلوك الروسي."

لكن تكمن المشكلة في أن المدرسة الأولى تعجز عامة عن التنبؤ والتفسير المقنع، لأن تحديد مصالح الدولة وقائمة الأولويات أمر حمال أوجه، بينما تقف المدرسة الثانية على أرضية أكثر هشاشة من الأولى فيما يتعلق باستخلاص الوقائع، وتعقد التناقضات في الخطاب المدروس، وضرورة التمييز بين الخطاب الكاشف والخطاب الساتر الساعي إلى الخداع. وفي المقابل، يساعد رصد السلوك على الأرض في تحديد أهداف روسيا، رغم محاذير هذه المقاربة، لأن السلوك على الأرض قد يكون رد فعل غير مدروس على مشكلة ظهرت فجأة ولا يكون جزءًا من خطة.

انطلاقًا مما سبق، يمكن تصور أن محددات الأهداف الروسية لا تقتصر على دافع الانتقام من الغرب ومن أوكرانيا، ولا خوفًا من تجربة قد تثبت أن الديمقراطية ممكنة على أرض "سلافية"، فهذه الدوافع هدفها الحشد والتعبئة، لكن الطريقة التي تفسر كل ما قاله المسئولون الروس، بالإضافة إلى كل ما فعلته روسيا على الأرض، هي افتراض وجود المشروع ملامحه المتصوره وهي أن روسيا تريد أن تحتفظ بمكانتها كدولة كبرى، ودولة تمثل "قيم الأرثوذكسية"، وترى أن أهم عائق هو التراجع السكاني المريع، ولا سيما في صفوف الأرثوذوكس، ولا حل أمام القادة الروس سوى استعادة الجمهوريات والأراضي الروسية التي استقلت، أي البيلاروس وأوكرانيا، لتكوين جمهورية روسية سلافية واحدة، وتتصور النخب الروسية أن الهوية الروسية تجمع بين الروس والروس البيض (بيلاروس) وروس الحدود (أوكرانيا)، ولا ترى في الهوية الأوكرانية سوى مرض طارئ تفسره عوامل نفسية، ويمكن استئصاله، لأنه لا يقوم -وفقًا لها- على أسس موضوعية.

المشكلة هي أنه توجد هوية أوكرانية متميزة تمامًا، ولها ما لا يقل عن قرنين من العمر، وأن رأي الروس أو غيرهم في هشاشة أسسها لا يغير من الأمر شيئًا. ولذلك، يرجَّح أن الروس لا يريدون فقط الاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي، بل يريدون محو الهوية والثقافة واللغة الأوكرانية ليعود الأوكرانيون إلى أصولهم الروسية. ويمكن القول إن فرنسا بنت نفسها كدولة أمة بأساليب مشابهة وإن كانت أقل حدة، ولكن الأمر لم يعد مقبولاً في العصر الحالي، ويعتبر القانون الدولي أغلب ما تفعله روسيا جرائم حرب على الأقل، وهناك تقارير حقوقية تتحدث عن إبادة أو جرائم ضد الإنسانية.

وتفصيل هذا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يجمع بين الانتماء إلى مدرسة تعرف الهوية تعريفًا ضيقًا يدعي الموضوعية، وبين الإيمان بأن هذه الهوية تحتم سلوكًا معينًا في الداخل والخارج وتمنع غيره. وفيما يتعلق بأوكرانيا، يتأرجح بين رأيين يؤديان إلى الخلاصة الآتية: أوكرانيا مكون صغير من مكونات الأمة الروسية، وهي أمة تضم الروس والبيلاروس وروس الحدود (الأوكرانيون)، وهو مكون لا يختلف عن غيره من المكونات في أي شيء، فالديانة واحدة والجنس واحد والمفروض أن اللغة واحدة، هذا هو الأصل في رأيه ورأي نخبة الأمن في موسكو، ويعتقدون خطأ أن التاريخ في صفهم، يرددون في الإعلام والمحافل إنه موضوعيًا لا يوجد شيء اسمه أوكرانيا أو الشعب الأوكراني أو الأراضي الأوكرانية.

كان من الممكن تفهم مثل هذه السردية في القرن الثامن عشر، ولكننا في القرن الواحد والعشرين، وتشكلت أمه أوكرانية وانتهى عصر الاستعمار.

ويلاحظ أنه لا النظام القيصري في القرن التاسع عشر، ولا النظام الشيوعي، ذهبا مذهب "بوتين"، فكلاهما تعاملا مع الأوكرانيين على أساس أنهم شعب غير الشعب الروسي.

من زاوية أخرى، يجد الروس أنفسهم مضطرين إلى البحث عن إجابة لسؤال: لماذا يوجد ملايين من الناس يرون أنهم أوكرانيون أبناء أمة أوكرانيا التي لها تاريخ ويعيشون على أراضٍ أوكرانية ويتكلمون لغة تشبه الروسية ولكنها ليست الروسية؟. التفسير متردد يجمع بين أوهام مختلفة، منها على سبيل المثال أن الحالة الأوكرانية حالة نفسية مرضية تصيب هؤلاء الناس على الحدود الغربية للبلاد، وتجعلهم يتوهمون أشياء تدور حول فكرة أنهم قومية مختلفه، أما الأراضي الأوكرانية فهي أراضٍ روسية تبرع بها لينين وخروشوف لهؤلاء القوم. وهناكً تفسير آخر يرى أن "الأوكرانية" وَهْمٌ كاذب صَنَعَه من تعاون مع النازية، وحاول تبرير فعلته الشنعاء بادعاء وجود قومية أوكرانية مضطهدة من قبل موسكو. وبعض من يتبنون هذا التفسير يرون أن النازية أقلية تضطهد الأغلبية، والبعض الآخر يرى أن النازيين نجحوا في إقناع الأكثرية بوجود قومية أوكرانية. والكل يقول إن النازيين ارتضوا أن يكونوا مخلب قط "الناتو"، وإنهم كـ"نازيين" سعوا إلى إبادة الروس والمتحدثين بالروسية على الأراضي التي تتحكم فيها "كييف"، ومشروع الإبادة المنسوب إلى حكومة "كييف" هو الذي أجبر روسيا على التدخل.

من نافلة القول إن هذا الكلام لا علاقة له بالواقع، فأوكرانيا قالت إن "الأوكرانية" هي لغة البلاد الرسمية، ولكنها اعترفت باللغة الروسية، ولا تضطهد ولا تميز ضد من يستخدمها.

باختصار؛ ترى نخبة الكرملين، وعلى رأسها "بوتين"، وتقول للجمهور الروسي ومجنديها إن من يقول على نفسه أوكراني هو إما "نازي" موتور أم شخص خدعته "النازية"، شخص يريد إبادة الروس ومحو هويتهم وتزوير تاريخهم، قبل أن يعمل لحساب "الناتو"، ولذلك فإن تأمين روسيا والروس والأراضي الروسية يقتضي محو هذه الهوية المزعومة وأي أثر لها وفضح جوانبها الشيطانية، وشفاء من أُصيب بهذا المرض وإعادته إلى هويته الصحيحة (الروسية) وإلى بيت الطاعة أو قتله أو إبعاده، وإعادة الطابع الروسي للمدن والقرى.

ولهذا فإن سياسة الروس في الأراضي الأوكرانية لا ترمي فقط إلى تأمين المناطق التي وقعت تحت السيطرة أو على الأقل خطوط الإمدادات والأماكن الاستراتيجية، ولا تكتفي فقط بحماية السكان من ذوي الأصل الروسي، ولكنها ترمي أيضًا إلى إزالة الخطر وهو القومية الأوكرانية واللغة والثقافة والهوية الأوكرانية والشخص الذي يصر على البقاء في طريق الضلالة أي طريق الأوكرانية. ويبدو أن القيادة الروسية توهمت في أول الأمر أن الأوكرانيين ضحية قلة نازية تريد نزع هويتهم الروسية الأصلية والأصيلة، وفوجئت تمامًا بحجم المقاومة حتى في المدن التي افترض أنها روسية الهوى، مما أجبرها على تغيير خطتها والانتقام من كل من ظن نفسه أوكرانيًا، ودك وتدمير كل المدن وضرب المدنيين لأنهم تمسكوا بأوكرانيتهم، أي بنازيتهم وفقًا للروس.

ولتحقيق أهدافها اتخذت روسيا عدة إجراءات في الأراضي التي احتلتها، فنقلت عنوة مليونًا وثلاث مائة ألف أوكراني منهم ١٨٠ ألف طفل إلى روسيا، بعضهم تم تهجيره في مدن في أقصى شرق روسيا أي في سيبيريا، واستولت السلطات على بطاقات هويتهم الأوكرانية، ولا يمكن استردادها بدون التنازل الرسمي عن الوضع القانوني للاجئ، أي دون التنازل عن كافة الحقوق الشخصية وغيرها. ويشير تقرير لمعهد روسيا الحرة إلى أن أغلب هؤلاء الأوكرانيين لا يملكون قوتهم، فالبطاقات البنكية الأوكرانية لا تعمل في روسيا، وبالتالي لا يمكن لهؤلاء الأوكرانيين مغادرة الأراضي الروسية، ويُشير التقرير إلى أن السلطات الروسية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف، من ناحية القبض على بعض الكوادر الأوكرانية وتقديمهم

إلى المحاكمة بزعم أنهم من النازيين، والثاني -وقد يكون الأهم- حث أكبر عدد من الأوكرانيين على بدء حياة جديدة في روسيا، ينسون فيها بلدهم الأصلي، فوجودهم يخفف من حدة تناقص عدد السكان في روسيا، وهي مشكلة تفاقمت بعد بداية الحرب حيث غادر مئات الآلاف من أبناء الطبقة المتوسطة البلاد. والثالث دفع عدد كبير من الروس –أغلبهم من الفلاحين الراغبين في الهجرة إلى المدن- إلى التوطن في الدونباس، لتعديل الخريطة السكانية بما يتفق ومصالح روسيا، ومن المعروف أن روسيا اتبعت سياسة شبيهة في القرم بعد سنة 2014.

وعدلت موسكو تشريعاتها لتسهيل تبني العائلات الروسية لأطفال أوكرانيين، وألحقت الأطفال عنوة بالمدارس الروسية، وكل هذا مخالف للقوانين الدولية. ومن ناحية أخرى، في الأراضي المحتلة قامت روسيا بتعيين مسئولين يعملون لحسابها، وأصدر الرئيس الروسي قرارًا يسمح للسلطات الروسية بمنح بإجراءات مبسطة جوازات سفر روسية لسكان المناطق المحتلة، وفي التشغيل تكون الأولوية لحامل أوراق روسية، وتدريجيًا من لم يقتل يضطر من رفض الأوراق الروسية إلى مغادرة مسقط رأسه واللجوء إلى دول الجوار ويقوم الجنود الروس بتمزيق الأوراق الأوكرانية. وفي المدارس تم منع استخدام الأوكرانية وفرض استخدام اللغة الروسية وتعليم المناهج والتاريخ الروسي، وفي مدينة مليتوبول تم تأسيس جامعة روسية تعمل وفقًا للوائح والأنظمة والمناهج الروسية. وعلى صعيد آخر يجري إدماج الأراضي في المنظومة الروسية: شبكات المحمول أصبحت روسية، الكود المستخدم في المكالمات الدولية هو الكود الروسي ولم يعد الأوكراني، وتم فرض الروبل الروسي كعملة سارية إلى جانب العملة الأوكرانية، مع التأكيد على إنهاء التعامل مع الأخيرة قبل نهاية السنة، وتقوم السلطات الروسية بتحصيل الفواتير، وتحدثت بعض المصادر عن تنظيم استفتاء حول الانضمام إلى الاتحاد الروسي ولكن الفكرة استبعدت حاليًا.

وفي كل المناطق التي احتلتها استهدفت روسيا الرموز الثقافية والكوادر الأوكرانية، دمرت متاحف ومباني أثرية ودار أوبرا ومعاهد موسيقى والمكتبات العلمية، وأعلنت روسيا أنها ستعيد بناء البنية التحتية في "الجمهوريتين الانفصاليتين" عن أوكرانيا وفي الأراضي التي ألحقت بهما بعد الغزو، وهذا يعني فيما يعني أنها ستحكم سيطرتها على الجمهوريتين باعتبارهما جزءًا من الاتحاد الروسي منذ فبراير الماضي. ويشير التقرير السابق ذكره لمعهد روسيا الحرة إلى أن تتبع الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي يثبت أن العاملين في الأجهزة الإدارية والاستخبارية لتلك الأقاليم روس من روسيا.

إجمالًا، من المتصور أن السياسة الروسية تراهن على خضوع قد يتأخر للشعب الأوكراني أو على تفضيله الحياة الآمنة في بلد يعرف ثقافتها ولغتها وإن كرهها. وعلى أن الجراح ستلتئم، ولكن النتائج حالية عكسية، حيث فقدت روسيا تأييد من كان يرى فيها جارًا جيدًا له صلات قرابة ونسب مع الأوكرانيين تقليديًا، فحتى عام ٢٠١٠ تقريبًا كان الغرب الأوكراني يكره الروس على عكس شرق البلاد، سكانه يرون في الروس جارًا له نفس الدين ومتقاربًا ثقافيًا، لكن حاليًا أصبح الشرق كله شديد الكراهية للروس فهو محتل عدواني يرتكب الجريمة تلو الأخرى ويدمر البلاد بقصف لا يتوقف.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo